

صَحاحُ لِسَانِ الْعَرَبِ

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى



﴿عنى بطبعه ونشره﴾

مَجْلِسُ عِبَادَةِ الْجَوَادِ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ

﴿الطبعة الاولى﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

﴿حقوق الطبع محفوظة لناشره﴾

طبع بمطبعة إكمالته - بمصر

4057
1918

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أما بعد) فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت في نسخة لسان العرب للإمام ابن منظور المطبوعة بيولاى سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنّا عثرنا عليها أثناء المراجعة ونشرنا عنها فصولا في صحيفة المؤيد ومجلتى الضياء والآن نأتمم بدأنا أن نجمع شتاتها وننظم شعلها في هذه الأوراق بعد أن نضم عليها ما لم يسبق لنا نشره من قبل . واستأنف في ذلك بمدة عين عصمة أو متبجحين بفضل وانما هو جهد المقلّ دما نا العرضه على الانظار حرصنا على ردّ الكتاب الى لصابه من الصرحة قان لم نكن وُقفتنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشاد المطالع الى مواضع فيه حرّية بالبحث والنظر .

ولا بد لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهمين وقصافى فائحة الجزء الاول أحدهما فى المقدمة التى عُنِي بوضعها العلامة أحمد فارس حيث جاء بهاعن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ ووفى سنة ٧٧١ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ ووفاته كانت سنة ٧١٩ كما فى الوافى بالوفيات للصمدى والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافى لابن تبرى بردى والبغية للسيوطى فلم يزاحم زمنه زمن صاحب القاموس كما توهمه العلامة المذكور وسبقه فيه العلامة ابن الطيّب لأن ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ أى بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

والثانى فى ترجمة المؤلف الواردة فى الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بنية الوعاة للسيوطى فقد جاء بها أنه جمع فى كتابه هذا بين (التهذيب والمحكم والصحيح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست ممّا جمعه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهى التى صرح باسمائها فى خطبته .

ثم لنشرع فيما قصدنا بيان منه من الاغلاط فنقول .

(من ذلك ما جاء في باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ج ١ ص ٨ س ٨)

« وأما تقارب بعضها من بعض وتباعده فإن لها سرّاً في النطق يكشفه من تمنّاه كما انكشف لئلا سرّه في حلّ المترجمات » . والصواب (من تمنّاه) يقال تاني الشيء وتمنّاه اذا قاساه ونجّشّمه .

(وفي مادة - أ ج أ - ج ١ ص ١٥ س ٨) رؤى لابي النجم « قد حيرته

جسّ تلمى وأجا » وجاء بعده « أراد أجا تخفّف تخفيفاً قاسياً الخ » . ورؤى أجا الثاني بالالف آخره مخففاً غير مهموز والصواب همزه على أصله لأن المراد أنه كان كذلك فخففه الشاعر بحذف همزه والالف أي معنى لتخفيف المخفّف . (١)

(وفي مادة - ب ر أ - ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع

بريء « وبريء وبراءة مثل ما جاء من الجوع على فُعَالٍ نحو تَوَامٍ ورُبٍّ ما في جمع تَوَامٍ ورُبٍّ » . ورسم (رَبٍّ) بالهمزة في آخره أي في موضع اللام من فُعَالٍ ولا يكون هذا جمعاً لرُبٍّ لأن لا ما بَاء فالصواب أن يقال في جمعها رُبٌّ بالباء في آخره وهو الذي ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما في مادة (رَبٍّ) . وقال سيبويه في كتابه في باب تكسير ما عدّه حروفه أربعة أحرف للجمع وقالوا رُبٍّ ورُبٌّ باب حذفوا الف وبنوه على هذا البناء كما ألّفوا الهاء من جُفْرَةٍ فتألّوا جُفْرَ الْآ أَنَّهُمْ قَدْ ضَمُّوا أَوَّلَ ذَا كَمَا قَالُوا ظَنُّوا وَظَوَّارٍ وَرِخْلٍ وَرُخْلٍ أَنَّهُ ي .

(تتمّة) هذا الجمع من الجوع العريضة النادرة لأنّ فعلاً بضّمّ الأول وتخفيف العين ليس من أبنية جوع التكسير المعروفة وأما سَمِعَ في أَلْهَاطٍ قليلة كَشَيْئٍ وَنَمْنَاءٍ وَغَرَقَ وَغَرَقَ وَفَرَّ وَفَرَّ وَرَدَّلَ وَرَدَّلَ ولهذا ذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكن الأصل فيه الكسر والضّمّ بدل منه . وقد كنت تنبّعت ما ورد عنه فاجتمع لي اثنا عشر لفظاً ثم رأيت العلامة شهاب الدين الخفاجي زاد عليها كثيراً في شرحه لدرة القواص فنشأت

(١) فيها بعض الاداء الى أثر الهمز موجود بنسخته ولكنه ضيف الظهور فراحنا عدة نسخ من اللسان مرأياً في بعضها ظاهراً نقطة صغيرة على الف كما قال وفي بعضها محو كما هو في نسخنا فأتونا إبقاء التنبيه عليه ليستترك في النسخ التي لم يظهر فيها ولا يخفى انه لا يمد على هذا الا عيأ مطبوعاً لا خطأ في الرسم .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح في هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينص الشارح على ضبط فيها ولكنها ضبطت كسر الميم في مادة (وزن - من اللسان ج ١٧ ص ٦١ س ٢٤) وفي (ح ٤ ص ٧٤) من المختص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع المينية وهو الصواب على ما يظهر لضمهم على كسر الأول مما جاء في معناها من وزنها كيرفة ومصدرة ومحددة لمدحهم إياها من الآلات حملها على ما جاء من نوعها أولى عند فقدان النص .

(وفي هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طلحة من فلان فتاه

بخمسة دُرهم بالحسب والطيب » . وضبط (درهم) بفتح أوله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين في الدال ضبطاً آخر وإنما صوّا على جواز الفتح والكسر في الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مخرب وعد القلشندي في صبح الاعشى فتح داله من الحن العامة وكذلك فعل ابن الجوزي في تقييم اللسان فقال « تقول العامة درهم فتح الدال والصواب درهم كسر داله وقال ابن الاعرابي تقول العرب درهم ودرهم درهم » قال الصمدى في تصحيح التصحيف ونحوه بالتحريف بعدما نقل هذه العبارة « قلت الثلاثه بكسر الدال والأول فتح الهاء والثاني كسرها » .

(وفي مادة - دب ب - ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابي

الدُّبَادِبُ والجَبَابِجُ الكثير الصياح والتجلبية وأشد

إِيَّاكَ أَنْ تَسْتَبْدِيَ قِرْدَ الْقَفَا حَرَائِيَّةً وَهَيْبَاناً جُبَابِجَا

أَلْفٌ كَانَ الْفَازِلَاتُ مَنَحْنَهُ مِنَ الصُّوفِ نَكْشاً أَوْ لِبَابِ دَابِجَا

وكتب المصنّح بالحاشية ما نصّه « قوله والجبابج هكذا في الأصل والتهديب بالجيمين وحرر » . قلت لم يظهر لي وجه توقف المصنّح في هذه الكلمة مع ورودها في مادة (ج ب ب ج ١) واستشهاد المصنّف عليها بهذين البيتين منسوبين لعبد الله بن الحجاج التغلبيّ

(وفي مادة - دل ب - ج ١ ص ٣٦٣) روى لسكين الدارميّ

« بآبدهم مغارف من حديد أَشْبَهُهُنَّ مَقِيرَةَ الدَّوَالِي »

وقال المصنّف « ذهب بعضهم إلى أنه أراد مقيرة الدواليب فادل من الباء آياء ثم أدم الباء في آياء فصار الدوالي ثم خفف فصار دوالي » . والصواب (ثم أدم آياء في آياء) المثناة التحية فيهما .

— ذب بـ من قـ بـ بـ شـ بـ بـ ضـ بـ بـ طـ بـ بـ جـ تـ بـ بـ عـ بـ بـ — ٧١

(وفي مادة — ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) « الذَّبُّ

الدفعُ والمنعُ » بتصب (الذَّبُّ) والوجه رفعه بالا هـ آء

(وفي مادة — س ق ب — ج ١ ص ٤٥١ س ٢) في الكلام على السقب أى

وللناقطة « وقيل هو سَقَبٌ ساعة تَضَعُهُ أَمَّهُ » والصواب (تَضَعُهُ) .

(وفي مادة — ش ب ب — ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

« بِمَوْرِكَتَيْنِ مِنْ صَلَوَى مِشْبَى مِنْ الثِّرَانِ عَقْدَاهَا جَمِيلٌ »

وضُبط (صلوى) بشدّ اليا ء وفصحها والصواب بالتخفيف والسكون لا ء مثنى صملا وهو ما كان عن يمين الذَّبِّ وشماله والمَوْرِكُ والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجله وبهذا الضبط يستقيم الوزن .

(وفي مادة — ض ب ب — ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) « وَضَبِيْتُ عَلَى

الضَّبِّ إِذَا حَرَّ شَتَّتُهُ فَرَجَ إِلَيْكَ » بسكون الراء والشين من (حرشته) والصواب فتح الراء كالأبغى .

(وفي مادة — ط ب — ج ٢ ص ٥١ س ١٧) « قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ

طَيْمٌ فَادْخُلُوا خَالِدِينَ مَعْنَاهُ كَتَمَ طَيْسِينَ فِي الدِّيَارِ فَادْخُلُوهَا » . وجاء (كَتَمَ) هكذا تاءين وصوابه كَتَمَ بتون فتا ء وهو ظاهر .

(وفي مادة — ع ت ب — ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) « وَالتَّعْتَبِ التَّجَنَّى

تَعْتَبَ عَلَيْهِ وَتَجَنَّى عَلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ » . ورُوى (التَّعْتَبَ) بالجر والصواب رفعه على أنه مبتدأ آخره التَّجَنَّى .

(وفي مادة — ع ب — ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

« وَصَاحِبِ لِي حَسَنِ الدَّعَايَةِ لِبِسْ بِذِي عَيْبٍ وَلَا عَيْتَانِ »

وَضُبِطَ (الدعاية) هنا بكسر الأوّل وفي مادة (و ص ب — ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) ففتحها والصواب ضمّه كما نُصّ عليه في القاموس وغيره ومعناها في الموضعين اللَّعِبُ والمزاح .

(وفي مادة - غ ض ب - ج ٢ أول ص ١٤١) روى لذريد بن

الصبيصة يرى أخاه عبد الله

« قانْ تُعْقِبِ الأَيَّامُ والدهرُ فاعلموا نبي قاربٍ أنّا غضابٌ بمُعَبِّدٍ
وإن كان عبدُ الله تخلى مكانه فما كان طيشاً ولا رَعِيشَ اليدِ »
ثم جاء بعده « قوله مُعَبِّدٌ يعني عبد الله فاضطرَّ ومُعَبِّدٌ مشتقٌّ من العَبْدِ فقال بمُعَبِّدٍ وأنما
هو عبد الله بن الصبيصة أخوه » . وضبط (فاضطرَّ) بفتح الطاء أي بالبناء للمعلوم والصواب
ضمها لأنك تقول اضطرَّ فلان إلى كذا تريد أحوجه وأجأه فاضطرَّ هو بالبناء للمجهول .
ووقع مثله في مادة (س م و - ج ١٩ - أول ص ١٢٣) في قوله « فجاَّ به هذا الشاعر
لئما اضطرَّ على القياس المتروك » فضبط بفتح الطاء أيضاً . وكذلك وقع مثله في مادة
(أ ض ض - ص ٣٢١) من القاموس طبع بولاقي .

(وفي مادة - ك ل ب - ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) « أرض كَلِيسَة أي

غليظة قُتِفَ لا يكون فيها شجر ولا كَلًّا ولا نكون جبلاً » . وروى (نكون) بالنون
أوله وصوابه بالمتناة القويصة لعمود الضمير فيه إلى الأرض .

(وفي مادة - ف ت ت - ج ٢ ص ٣٦٩) روى زهير

« كانْ مُفَاتِ المَينِ في كل منزل نزلن به حَبَّ القَنَى لم يُحْطَمْ »
ولامعنى هنا للقنى بالقاف وانما هو القنأ بالقاف وهو غنبل الثعلب أو شجر ذو حَبٍّ أحمر وبه
روى البيت في مادة (ف ن ي - ج ٢٠ ص ٢٥) ولم يذكر شراح المطلقات غير هذه
الرواية فيه .

(وفي مادة - ح ي ث - ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) « حيث ظرف بهم

من الامكنة » أغ بنون (حيث) والصواب بناؤها لأن كلام المصنف عنها صريح في
إرادته المبنية لا المعربة في لغة بني فقس التي تكلم عليها بعد ذلك .

(وفي مادة - ل و ث - ج ٣ آخر ص ٧) « وقال الوري لم يُلِثْ لم

يُعطى » هكذا غير قط في (الوري) وكعب المصحح في الحاشية « كذا في الأصل بلا
نقط ولا شكل ويمكن أنه البوري نسبة إلى بور بضم الباء بلدة هارس خرج منها مشاهير والله
أعلم » . قلنا الراجح أنه (النوزي) بفتح المنة القويصة والواو المشددة وبالألف وهو

اسم كثير الو ر ود في ا بقول اللغوية كما يعلم بالتفتيش و يُراد به عبد الله بن محمد بن هرون الامام اللغوي أحد من قرأ على الجرمي والا صمعي و روى الكثير عن أبي عُبيدة ونسبته الى تَوْز بلدة فارس قال لهنجوج أيضا .

(وفي مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) روى لعنترة بصف ظليبا

وقد اُصِّصه

« يَتَّبِعْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ وَكَأَنَّهُ * حَرَجٌ عَلَى نَعَشٍ لَهُنَّ مُخَيِّمٌ »

و روى (مخيم) بالرفع على أنه نعت لخرج والصواب جرّه على أنه نعت لنعش وبه ضُبُط في ماد . (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومعناه المجومول عليه خيمة كما في شرح ابن النحس على المملقات . والخرج معانٍ أوقفها لما هنا أنه خشب يُشَدُّ بمضه الى بعض ويُجعل فوق نعش الميت . ولا يخفى أن قوافي القصيدة كلها بحر ورة فلا داعي لتوهم اقواء لم ينصّ عليه أحد .^(١)

(وفي مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) « السَّيِّجَةُ الْقَمِيصِ »

فارسى معرّب ابن السكيت السَّيِّجِ والسَّيِّجَةُ البقير . و روى (السبيحة) بالخاء المهملة والصواب بالميم كما لا يخفى .

(وفي مادا — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) روى لابي المكعب الاسديّ

« أَفْكَانُ أَوَّلُ مَا نَبَتْ نَهَارُ شَتَّ * أَبْنَاءُ عُرْجٍ عَلَيْكَ عِنْدِ جَارِ »

وجاء بعده « يعنى أبناء الضباع وترك صرف عُرْج لانه جعله اسما للقبيلة . وأما ابن الاعرابي فقال لم يَجْرُ عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والمرّجة » الخ . وضُبُط (لم يجر) ففتح فضمّ مع تشديد الراء أى بجعله مضارعا لجرّ والكلام هنا في منع الصرف فكان الصواب أن يُضْبَط بضمّ فسكون مع تخفيف الراء من أجراه يُجْرِيه بمعنى صرفه وهو اصطلاح لهم يعبر به سيويه في الكتاب وصاحب القاموس في بعض المواضع

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جل مخيم اسم مفعول وأما على جملة اسم فاعل فهو مرفوع نعت لخرج ولا يصح غيره ثم تقل نس صاحب اللسان في مادة (ن ع ش) على مجيء الروايين في البيت أى كسر الياء وفتحها . وتقول ليس في عبارة صاحب اللسان وذكره للروايين في (ن ع ش) ما يسيئ الرفع اذ لا مانع من أن يكون (مخيم) الواقع في الرواية الاخرى أى بصيغة اسم الفاعل فتأ لعش أيضا من خيم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه خرج قد هجم هو فيه . وانما حرصنا على رواية الجر لان في الرفع الاقواء وهو عيب لا يمسكت عنه وقد راجعنا ما بأيدينا من شروح المملقات وشرح الاعلم على ديوان عنترة فلم نجد أثرا لذكره .

قال الخفاجي في شفاء العليل^(١) في كلامه على (جهنم) « لم تُجَرَّ بمعنى لم تنصرف وهي عبارة سيويه والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريين واصطلاح الكوفيّين المُجَرَّى وغير المُجَرَّى » انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا خلاف في أن لفظ (عرج) في البيت مجرور للاضافة وإن كان جرّه بالفتحة : اللهم ! إذا حملناه على تساهل الكوفيّين وبعض النحاة في التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجرّ هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ما ذكرناه أولى منعاً للالتباس .

(وفي مادة — ع ن ج — ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) « رالتَّجْجُ أن يجذب

وأكب البعير خطامه قِيلَ رأسه حتى ربتا لزم دِفْرَاهُ قادمة الرجل » . وروى (دفرأه) بالدال المهملة والصواب بالمعجمة وهي المظم الشاخص خلف أدن البعير والمراد حتى تحاذي أدن البعير قادمة الرجل من شدة الجوع ^{بها} .

(وفي مادة — غ م ل ج — ج ٣ ص ١٦١) رَوَى لَابِي نُخَيْلَةَ فِي

وصف ناقة تَعْدُو فِي خَرْقٍ وَاسِعٍ

« تُرْقِيهِ طَوْرًا بِشَدِّ مُنْذِرِجَةٍ * وَتَارَةً يُنْقِصُهَا غَمَلُجَةٍ »

هكذا بضبط (غملجه) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضمّ الجيم لرفعه على القاعليّة ليفرق واسكان هاء الوصل .

(وفي مادة — ف ر ج — ج ٣ ص ١٦٦) رَوَى لِلْسَّيِّدِ

« قَعَدَتْ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوْءَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا »

وروى (قعدت) بالقاف من القعود وهو شيء لم يروه أحد وانما الصواب (قعدت) بالفاء والتين المعجمة من عدا يندو أو بالمهملّة من عدا يعدو وهما الروايتان المنصوص عليهما في شروح المعجمات وبالأولى ورد البيت في مادة (ولى — ج ٢٠ ص ٢٩١) إلا أنه روى بنصب (خلقها وأمامها) مع أن القصيدة مرفوعة الروى قالصواب رفعهما قال الزوزني خلقها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلقها وأمامها ويكون تفسير كلا الفرجين ويجوز أن يكون بدلا من كلا الفرجين

(١) شفاء العليل كتاب في المرب والدخيل مشهور ورد اسمه في نسخة المطبوعة بالبيس المحممة وهو المشهور أيضاً على اللسنة وتقل عنه المهي تقولا في قصد السبيل في ورده بالهملّة وكذلك قل الشيخ مصطفى المدني في كتابه المرب والدخيل ورأيت أيضاً وارداً بها في عبارات بعض المؤلفين فلا يبعد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك قصصه الناس .

— ك ج ح — ن ض ج — ب ذ ح — س ي ح — ق ر ح — ١١

وتقديره فقدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مهول المخافة .

(وفي مادة -- ك ج ح — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « الكُحَّة بالضمّ

والتشديد لُحَّة للصبيان قال ابن الاعرابي هو أن يأخذ الصبي خُرْفَةً فيدورها ويجعلها كأنها كُرَّةٌ ثم يتمارون بها . وضُبط (كُرَّة) بتشديد الزاء والصواب تخفيفها على وزن ثَبَّة بنص القاموس .

(وفي مادة — ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « وَضَبَّت الناقة

بولدها وَضَبَّتْهُ وَحِي مُنْضَجٌ جاوزت الحَقَّ بشهر ونحوه ولم تُنْجِ أَي زادت على وقت الولادة . » وَرُوي (الحق) بالجرّ والصواب نصبه على المفعول لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبِطت في الاصل بضبطتين أَي بفتح الحاء وكسرها لأنّ الحقّ اذا كان بالمعنى الوارد هنا جاز في أوله الضبطان كما فصله المؤلف وصاحب القاموس في موضعه فحول الناسخ الكسرة الى القاف ولم ينتبه لها المصحح .

(وفي مادة — ب ذ ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَذْح من قولهم

بَذَحَ بهذا الامر أى باح به » والصواب (بهذا) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفي مادة — ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتذابح القوم أى

دبح بعضهم بعضاً يقالُ التَّمَادُحُ التَّدَابُحُ . » والصواب التذابح بالذال المعجمة لأنّ الكلام في مادة الذبح ولا معنى هنا للتذابح بالمهمله .

(وفي مادة — س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفي حديث عليّ

رضي الله عنه أولئك أمة الهدى ليسوا بالمتأييح ولا بالتدآييع البُذُر يعنى الذين يسبحوا في الارض بالقيمة . » وورد (يسبحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسبحون بابتائها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصلاً في مادة (ط ل ق) .

(وفي مادة — ق ر ح — ج ٣ ص ٣٩٦) رُوي لعبيد

« فَمَنْ يَنْجُوتهُ كُنْ بِعَفْوَتِهِ * وَالْمُسْتَكْنَى كُنْ بِمَشَى قِرْوَا حِ »

وضُبط (عبيد) بضمّ أوله أى بصيغة التصغير وبها ضُبط أيضاً في مادة (م ج س — ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) وهو ابن الابصر المشهور والبيت من قصيدة

له يصيف بها السحاب أولها (تَهَبَّتْ تلوم وليست ساعة الألقى) والصواب فيه
عبيد ففتح فكسر كما نص عليه الامام ابن خلكان في آخر ترجمة ابن دُرَيْد والحافظ
شمس الدين الذهبي في كتاب المشتبه في أسماء الرجال والبغدادى في خزائنه (ج ا
ص ٣٢٣) • (وفي مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س ١٤) « أول من قاله عبيد
ابن البرص » أى المثل المشهور (حال الجريض دون القريض) فضبط بضم
فكسر وهو ضبط عجيب والصواب ما ذكرنا •

ومما يستأنس به في ضبطه قول أبي تمام من قصيدة

لَمَّا أَظَلَّتْ غَمَامُكَ أَصْبَحَتْ * تِلْكَ الشُّهُودُ عَلَى وَحْيِ شُهُودِي

من بعد أن ظنوا بأن سيكون لى * يوم يغيهم كيوم عبيد

قال الصولي في شرحه على الديوان يعنى عبيد بن البرص الأسدى لقي النعمان في يوم
بؤسه الذى كان لا يلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان بلغه أنه هجاء •

وقال التبريزى في شرحه هو عبيد بن البرص الشاعر قتله عمرو بن هند •

وقول أبي الغلاء المتروى في لزوم مالا يلزم

يَوَدُّ الْقَتْلَى أَنَّ الْحَيَاةَ بَسِيطَةٌ وَأَنَّ شِقَاءَ الْعَيْشِ لَيْسَ بِبَسِيطٍ

كذلك نعام الفقر يخشى من الردى وقوته تمرؤ بالقلا وهبيد

وقد يخطئ الراى امرؤ وهو حازم كما اختل في نظم القريض عبيد

أراد عبيد بن البرص في قوله (أَقَرَّ من أهله ملحوب) فإنه أدخل بوزن
أبيات منها • فيعلم مما تقدم أن مراد الشاعر بن عبيد بن البرص وإذا تأملت
قوافي القصيدتين وجدت حركة الحذف وفيهما مجانسة للرديف والسيادة مما يجنبه
المولدون ويستبعد من مثل أبي تمام فضلاً عما نرى في شعره مالا يلزم •

ومما يستأنس به أيضا قول أبي سعيد الرستمي من قصيدة في وصف شعره

قَوَافِرُ إِذَا مَارَاهَا الْمَشُوقُ هَزَزْنَ لَهَا الْغَايَاتِ الْقُدُودَا

كسَوْنَ عَيْدًا ثِيَابَ الْعَيْدِ وَأَضْحَى لَيْدٌ لَدَيْهَا تَلِيدَا

(وفي مادة — أرخ — ج ٣ ص ٤٨٢ س ٤) في تفسير بيتين « قال النفر

ولد الوعل والأزخ ولد البقرة ويحزمس أى بسكت اولاً طوم الضمائم بين

شفتيه » . والصواب (والأُطوم) بتقديم واو المطف على الالف وهو ظاهر .
 (وفي مادة — زلخ — ج ٣ ص ٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدقيش
 عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزلخ أقصى غاية العُمالي لزلخ غلوة سمنر »
 والصواب (والزلخ) .

(وفي مادة — ج د د - ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سمت المدينة التي
 عند مكة جُدَّة » والصواب (سُمِّيَتْ) وهو ظاهر . نعم يصحَّ (سَمَتْ) لأن
 جعلناه من سُميَ مجهول سَمَاهُ تَسْمُوهُ بمعنى سَمَاهُ ثم أجريناه على لغة طييء بأن
 فتح عينه ليصير (سَمَا) لأنهم يكرهون بحىء الياء المتحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها
 لتقلب ألفاً فيقولون في مثل رَضَى مبنيًا للمعلوم رضا وفي رَضَى المجهول رَضَا قال
 شاعر منهم

نستوقد التبل بالخصيض ونصطاد قوساً بُنْتُ على الكرَم
 أراد بُنِيَتْ . إلا أن كل هذا تكلف ظاهر لا داعي له وما يجوز لطيء أو لغريم
 لا يجوز التعبير به في كتب اللغة ولكن يؤتى به لبياننا وشرحه لأنها إنما وضعت
 لتوضيح المشكل وتفسير المستغلق لا للإغراب باللغات .

(وفي مادة — ج ع د - ج ٤ ص ٩٥) روى قول الراجز

« قد نيمتى طفلةً أُمْلود * فاحم زَيْنَهُ التَّجْعِيد »
 وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لأن المراد هنا المرأة الرخصة الناعمة
 لآلى في سنن الطُّفولة . (١)

(وفي مادة — ج ود - ج ٤ ص ١١١) روى للفرزدق

« قوم أبوم أبو العاصي أجادَهُمْ * قرَّمُ نَجِيبٍ لجدات مناجيب »

(١) أورد علينا بعض الأدباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على الاتى إلى البلوغ كما في المصباح
 ولا مانع من تشبهها قبيل البلوغ فلا وجه لمد الكسر خطأ » . وقول نعم لا مانع من ذلك ولكن
 لا يضي مافيه من التكلف والبعد عن مراي الشعراء في التغزل اللهم إلا إذا كان هناك ما يدل على
 أن القائل كان يمتشق طفلة صغيرة لهج بها في شعره . وبعد فلا نخال هذه الكسرة إلا خطأ من
 الناسخ جرى فيه على ما جرى عليه في مادة (ع ط ر — ص ٢٥٩) في قول الشاعر
 علق خوداً طفلة معطاره أياك أعنى قاسمي بإحاره

فانه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر البطلان لأنهم فسروا الخود بالفتاة الشابة وقد جاء في المصباح
 أن الشباب من قبل الكهولة .

وضبط (لجذات) ففتح التاء كأنهم توهّموه ممنوعا من الصرف والصواب كسرها مع
الفتوين .

(وفي مادة — س أد — ج ٤ ص ١٨٤) روى بعضهم

« لم تلق خيلٌ قبلها مَلَقَيْتَ * من غِبِّ هاجرة وسير مُسْنَدٍ »
وضبط (لقيت) بثلاث فتحات ثم جاء بعده « أراد لَقَيْتَ وهي لغة طيء » .
قلنا المراد بلغة طيء أنهم يقولون في مثل لَقَيْتَ يَلْقَاهُ لِقَاهُ يَلْقَاهُ كما تقدم الكلام
عليها قبل هذا لأنهم ينطقون بالفعل على ما رسم به في البيت . ومن المعلوم أن الفعل
الناقص إذا كان بالالف وأصلبت به تاء التأنيث سقطت ألّه فيقال في مثل رَمَتْ وَغَزَا
رَمَتْ وَغَزَتْ فالصواب في البيت (ماقد لَقَتْ) كما روى في مادة (ل ق ي —
ج ٢٠ ص ١٢٠) وبه يستقيم الوزن .

(وفي مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « والسندُ مُثَقَّلٌ »

سنود الموم في الجبل وفي حديث أحد رأيت النساء يُسَنِدْنَ في الجبل أي يُصَعِّدْنَ
ويروى بالشين المعجمة وسند كره . والمراد بالثقل المشدد كما لا يخفى وليس في لفظ
(السند) حرف مشدد إلا السين وهي لا تكون إلا مشددة متى سبقتها أداة التعريف
لأنها من الحروف الشمسية وحكمها معلوم ولا نرى أحداً يُعْنِي بالنص على مثلها بل
آخر بأن يكون النص هنا مدعاة للاضطراب في ضبط الكلمة اذ قد يتبادر أن التشديد
في غير هذا الحرف فيقع الاشكال . ومثل هذا وإن كان خارجا عما تمرّض له وليس
مقصوداً بالذات من ذكره هنا إلا أنه شيء عرض قلنا فيه بما ظهر لنا . ولا ندري
عن نقل المؤلف هذه الجملة أمّا الحديث وما بعده فنقول من نهاية ابن الاثير والمتبادر من
قوله « و يروى بالشين المعجمة وسند كره » أنه مذكور في (ش ن د) مع أن هذه
المادة لا وجود لها في الكتابين ولا في كتب اللغة التي بأيدينا ولكن الذي ذكره الامام
السيوطي في مختصر النهاية عند الكلام على (سند) أن الرواية الاخرى في الحديث
(يشندن) أي من الشد بمعنى الإسراع في المشي . وبمراجعة باب الشين من النهاية
وجدنا فيه ما نصّه .

« وفي حديث أحد حتّى رأيتُ النساء يشندن في الجبل أي يمدّون هكذا
جاءت اللفظة في كتاب الحميدى . والذي جاء في كتاب البخارى يشندن هكذا

جاء بدال واحدة والذي جاء في غيرهما يَشْتَدُّ بالسین المهملة والنون أى يَصْعَدُن قِيسَةً
فان صَبَحَت الكلمة على ما في البخاري وكثير ما يحىء أمثالها في كتب الحديث وهو
قبيح في الرئية لان الادغام لا يجاز في الحرف المضغف لما سكن الاول ونحرك
الثاني فاما مع جماعة النساء فان التضميف يظهر لان ما قبل نون النساء لا يكون الا
ساكنا فيلتقي ساكنان فيحرك الاول وينفك الادغام فتقول يَشْتَدُّ فيمكن
تخريجه على لغة بعض العرب من بكرين وائل يقولون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّتْ (١)
يردون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّتْ قال الخليل كانهم قد روا الادغام قبل دخول
النون والنون فيكون لفظ الحديث يَشْتَدُّ انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصبها في مادة (ش د د — ج ٤ ص ٢٢٠)
إلا أن ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضببطوا (يَشْتَدُّ) في الموضعين
هكذا باسكان الدال المختففة كما ضببطوا (رَدَّتْ) وما بعده بالاسكان والتخفيف أيضاً
والكلام في ذلك هو المقصود من كل ما تقدم فنقول .

المفهوم من عبارة ابن الأثير أن الدال في كل ذلك مشددة مفتوحة بدليل تصريحه
بقبحه في الرئية لاجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرك الى آخر ما ذكره ولو كانت الدال
ساكنة مخففة كما ضبطت في اللسان لكان الفعل على يابه مع الضمير ولم يكن هناك وجه
للاستقباح . وكان المصحح اغتر بقوله « يشتد هكذا جاء بدال واحدة » فظنه نصاً
على حذف إحدى الدالين ولم يفتن لما جاء بعده في العبارة فوقع في هذا الضبط . ويضد
ما ذكرنا قول الامام ابن مالك في التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أنى
حيان في شرحه « قوله لغة هي لغة ناس من بكرين وائل يقولون رَدَّنْ ومَرَّنْ وَرَدَّتْ
وهذه لغة ضعيفة كانهم قد روا الادغام قبل دخول النون والتاء فاقوا اللفظ على حاله عد
مادخلنا . وحكى بعض الكوفيين في هذا رَدَّنْ يزيد نونا ساكنة قبل نور لانث
ويدغمها فيها لان نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وكانه حافظ على بقاء الادغام
فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدمامي « وبعضهم يزيد ألفاً فيقول رَدَّتْ وهو
في غاية الشذوذ » انتهى أى زيادة الالف قبل تاء الضمير كما في شرح التسهيل لملى باشا .
وقد تكلم سيبويه على هذه اللغة في باب اختلاف العرب في تحريك الآخر اطلع من
الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

(١) ضطت هذه الكلمة في كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أوها وهو تحريف ظاهر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل لية .

(وفي مادة — ص ي د - ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) « وقد يقع الصَّيْدُ

على التَّصِيدِ نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لا تَمْتَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ . وضُبِطَ (الصَّيْدُ) بكسر أوّله والصواب فتحه لأن مصدر صاد مفتوح الأوّل قياساً وحسبكم استشهاده بالآية الكرّمة وهو فيها مفتوح .

(وفي مادة — ط رد - ج ٤ ص ٢٥٨) « والطَّيْرِيْدَةُ لُحْبَةُ

الصَّيَّيَانِ صَيَّيَانِ الْأَعْرَابِ يُقَالُ لَهَا التَّاسَةُ وَالتَّمْسَةُ وَبُيِّنَ وَقَالَ الطَّرْمَاحُ يَصِفُ جَوَارِيَّ أَدْرَكْنَ فِتْرَةً مِنْ عَنِ لَبِ الصَّغَارِ وَالْأَحْدَاثِ

قَضَيْتِ مِنْ عِنَاقٍ وَالطَّيْرِيْدَةُ حَاجَةٌ هُنَّ إِلَى لَهْفِ الْحَدِيثِ خُضُوعٌ » وَرَوَى (عِنَاقٌ) مَالِ النُّونِ وَالْقَافِ وَالصَّوَابِ (عَمَافٌ) فَتَحَ أَوَّلَهُ وَبِالْمَثْنَاءِ التَّحْيِيَّةِ وَالْقَاءِ وَهِيَ لُحْبَةٌ أُخْرَى لِلصَّيَّيَانِ قَالَ عَنْهَا صَاحِبُ الْقَامُوسِ « وَالتَّعْيَافُ كَسْحَابِ وَالطَّرِيْدَةُ لُحْبَتَانِ لَمْ أَوْ التَّعْيَافُ لَعِبَةُ التَّمْيِصَاءِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (ع ي ف - ج ١١ ص ١٦٨) « عَيَافٌ وَالطَّرِيْدَةُ لَعْبَتَانِ لِلصَّيَّيَانِ الْأَعْرَابِ وَهَذَا كَرِ الطَّرْمَاحِ جَوَارِيَّ شَبَّهْنَ عَنْ هَذِهِ اللَّحْبَةِ فَقَالَ قَضَيْتِ مِنْ عَيَافٍ وَالطَّرِيْدَةُ » اِغْ وَحَسْبُنَا بِهِ دَلِيلًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَالَّذِي فِي مَادَّةِ (ط رد) مِنْ شَرْحِ الْقَامُوسِ (عَيَانٌ) بِالْمَثْنَاءِ التَّحْيِيَّةِ وَالنُّونِ وَلَمْ يَجِرْ مَصْرُوحُهُ هُنَا عَلَى عَادَتِهِ فِي مُتَابَعَةِ مَا فِي اللِّسَانِ بَلْ تَنَبَّهَ لِلخَطَأِ فِي كَلِمَتِهِ فَكَتَبَ عَلَى الْحَاشِيَةِ مَا نَصَّ « قَوْلُهُ عَيَانٌ كَذَا بِالسَّخِ وَفِي اللِّسَانِ عِنَاقٌ وَهِيَ تَصْغِيرُ وَالصَّوَابُ عَيَافٌ كَمَا فِي التَّكْمِلَةِ » ثُمَّ نَقَلَ عِبَارَةَ الْقَامُوسِ .

(وفي مادة — ع ب د - ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضُبِطَ (عَدِيَّ بن

زَيْدِ الْعَبَّادِيِّ) فَتَحَ الْعَيْنَ وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ وَالصَّوَابُ (الْعِيَادِيُّ) بِكسر أوّله وتَخْفِيفُ الْبَاءِ . وَالْعَجَبُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي هَذَا الْخَطَأِ بَعْدَ أَنْ مَرَّ عَلَى الْمُصَنِّحِ فِي (ص ٢٦٢) مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ « وَالْعِيَادُ قَوْمٌ مِنْ قِبَائِلِ شَتَّى مِنْ بَطْنِ الْعَرَبِ اجْتَمَعُوا عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ فَأَنَّهُمْ أَنْ يَتَسَمَّوْا بِالْعَبِيدِ وَقَالُوا نَحْنُ الْعِبَادُ وَالسَّبُّ إِلَيْهِ عِيَادِيٌّ كَأَنَّهُمْ نَصَارِيٌّ » إِلَى أَنْ قَالَ « وَمِنْهُ عَدِيٌّ بْنُ زَيْدِ الْعَبَّادِيِّ تَكْسَرُ الْعَيْنُ » . قَلَّ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْأَشْتِقَاقِ لِابْنِ دُرَيْدٍ . وَفَدَّ ضَبْطُوهُ فِي مَادَّةِ (ح ج ل - ج ١٣ ص ١٥٣) كَمَا ذَكَرْنَا بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ وَلَكِنَّهُ جَاءَ فِي مَادَّةِ (خ ن ق) مِنَ الْقَامُوسِ مُضَبَّوْطًا بِالْقَلَمِ بِالضَّبْطِ الْأَوَّلِ وَكَأَنَّهُمْ اعْتَمَدُوا فِي فَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى نَصِّ الْجَوْهَرِيِّ فِي

الصباح وهو شئٌ خطأه فيه الصافاني وابن خلكان والمنصف قنلا عن ابن برى وصاحب القاموس وشارحه والبغدادى في خزائنه (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع صاحب الوشاح الاتصاره الا بقوله «أما العباد بمعنى القبائل فذكره صاحب الضياء بالكسر وذكره الجوهري بالفتح نصاً وعند ابن فارس بالفتح شكلاً» ورأيت على هذه المادة من الصباح في نسخة عندى عتيقة مفروضة كان معتمداً شارح القاموس عليها في شرحه كما أثبتته في آخرها بخطه مانصه «حاشية بخط أبى زكرياء المعروف المحفوظ عباد بكسر العين والتسبة عبادى» انتهى . أما تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه فيها رأينا .

(وفي مادة — ع ق د — ج ٤ أول ص ٢٩٠) روى الجريز

«تبول على القناد بنات تيم مع المند النواج في الديار»
وصبّط (تيم) بكسر أوله والصواب فتحه لأنه إما أن يكون مُسمًى بالصفة المشبهة أى بالتيم بمعنى اعيد أو بمصدر تامه الحب تيماً وكلاهما مفتوح الأول (١)

(وفي مادة — ع ن ج د — ج ٤ ص ٣٠٤) روى قول الشاعر

«غداً كالمثلّس في خذلة رؤوس العظاري كالمنجد»
وروى (خذلة) بالحاء المعجمة والدال المهملة وتاء التاء نبت آخره وهو خطأ مفسد لمعنى البيت والصواب (خذله) بمهمله معجمة مضافاً الى ضمير الغائب كما روى في مادة (ع ظ ر — ج ٦ أول ص ٢٦٠) . ومعنى الخذل بضم أوله وفتح حُجْزة الإزار والقميص والعملس الذئب والعظاري ذكور الجراد والمنجد بضم العين والجيم الزيب .

(وفي مادة — ف س د — ج ٤ أول ص ٣٣٣) «فسد الشئ اذا

أبّاره وقال ابن جندب

(١) أورد عليا معنى الاداء ان الصبح لا يتبين وان كان تليله طاهراً لما تقرر من ان الاعلام لا تامل . وتقول سم لا تامل ان كان الصبسط عن نص لا عن قلم الناسخ كما هنا . وما ورد من التيم في العرب مروي متع أوله ومطل عما علماء به وقد راحوا ما يديننا من كتب اللغة ومشبه الاسماء فلم نجد فيها أثراً للكسور الاول ولم رهم حالوا الا في التيم وهم بطن من عافق فنصوا على ضبطه بالحريك ولا كلام فيه هنا .

وقلت لهم قد أدركتكم كسبية * مفسدة الأذبار ما لم تخفّر
ثم قال المصنّف في تفسيره « أى اذا شدّت على قوم قطعّت أذبارهم ما لم تخفّر
الادبار أى لم تمنع » . وضبط (مفسدة) بفتح الميم والسين وهو ضبط عجيب والذي
يفتضيه ما قبل البيت وما بعده أن يكون بضمّ الأوّل وكسر السين لانه اسم فاعل من
فسد كما لا يخفى .

(وفي مادة - ق د د - ج ٤ ص ٣٤٣) روى قول الشاعر

« كَسَبْتُ الْعِيَانِي قَدَهُ لَمْ يُجَرِّدِ »

وروى (كسبت) هكذا على أنه فعل ماض مسند لضمير المتكلم والصواب
(كسبت) على أن الكاف للتشبيه والسبت بالكسر الجلد المدبوغ وهو مضاف للعيانى
وضبط (قده) بالنصب والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يجرد . وصدر هذا المعجز
وخذه كقِرطاس الشّاعى ويشفر

والبيت لطرفة بن العبد نصف به ناقصه فيقول ولها خذ كالقِرطاس فى قفايته ولها
مشفر طويل كانه من نعال السبب وذلك كما تُمدح به الابل .

(وفي مادة - ق ص د - ج ٤ ص ٣٥٥) روى لبعضهم

« اذا برّكت خوت على ثمناتها * على قصب مثل الزراع المفسد »

وضبط (ثمناتها) بفتح الفاء والصواب كسرهما جمع ثمنه بكسر الفاء نصّ القاموس
وهى من البعر الركبة وما مس الارض من كركرتيه وسعداناه وأصول أخفاده . وقد
تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا فى مادة (ث ف ن - ج ١٦) ومادة
(خ و ي - ج ١٨) .

(وفي مادة - ق ي د - ج ٤ ص ٣٧٤) روى لامرىء القيس

« وقد أغتدى الطيز فى وكناتها * بمنجريد قيد الاوابد هيكلا »

وضبط (قيد) بالنون والصواب حذفه للاضافة واقامة الوزن .

(وفي هذه المادة ص ٣٧٥ س ٢٠) ضبط (اللثات) بفتح أوله

والصواب كسره وهو جمع لثة بالكسر لفرز الاسنان وقد اشتهر على اللسان فتح
أولها وهو خطأ ينبئ التنبيه له . وفى تصحيح التصحيح ونحوه التحريف للصعدى

ما يدل على أن هذا الخطأ كان شائعا قبل الآن ومقرونا به خطأ آخر وهو تشديد التاء
 فقد قل عن قوم اللسان لابن الجوزي وتثقيف اللسان للصقلي مانصه واللفظ
 الأخير « ويقولون للحم الاسنان لثة والصواب لثة بتثقيف التاء وكسر اللام » .

(وفي مادة — ل ه د — ج ٤ ص ٣٩٩) روى لطرفة

« بطي عن الجلي سريغ إلى اتختى * ذليل بأجماع الرجال ملهسد »
 يرفع هذه الصفات كلها والصواب جرّها لأنها صفات لجرور ذكر في بيت قبله
 وهو قوله :

ولا نجملي كاسرى ليس همّه * كهى ولا دغنى عنائى وشهدى
 ولا معنى للرفع على القطع لأنه يؤدي الى رفع القافية وقوافي القصيدة مجرورة الا اذا
 أتبعنا النعت الأخير بعد قطع ما تقدمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أن
 مثل هذا الاختلاف لو كان مرويا في البيت ماسكت عنه رواية المعلقات وشراحها وهم
 نغنون بالنص على ما هو أقرب منه وأوضح .

فان قيل لوجرتنا على ما ذكرتم في كل بيت يروى فذّا لا احتجنا فيه الى معرفة
 الرواية أو الوقوف على ما قبله أو بعده وهو ما يكاد يكون مستحيلا علينا في أغلب شواهد
 اللسان وغيرها . قلنا إنما نقول بذلك فيما عرّف وجهه أما ما لم يعرف فلا حرج فيه من
 احتمله قواعد الريّة . واثق لو ثبتت مواد اللسان لرأيت من تدقيقهم في مثله
 ما يقضى بالعجب وبحكم لك بما ذهبنا اليه فنه ما روى لابي ذؤيب في مادة (ك و ر —
 ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشب من الثيران أفرده عن كوزه كثرة الإغراء والطرد
 فانه يصبح فيه جرّ الطرد عطفًا على الإغراء ورفع عطفًا على كثرة واسكن المصنف
 نقل عن ابن بري^(١) أنه خطأ من رواه بالجرّ لأن أول القصيدة
 قاله يئنى على الايام مبتلى جؤن السراة رباع يئنه غرد
 وهو عين ما فعلناه في بيت طرفة . ومنه ما روى في مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

(١) ما ينقله المصنف عن ابن بري ردا على الصحاح للوهري من حاشيته السماء التنبيه
 والافصح عما وتم في كتاب الصحاح وصل فيها الى ماده (و و ش) فقط ومات قبل انعامها
 فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الاصبارى البسطى ولكن المصنف يستدل لابن بري
 كل ما ينقله عن هد ، الحاشية سواء كان من الاصل أو من التتمة كما سير بك فاعرفه فاني لم أحد
 أحدا تنبه له . وفي نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبيه والايضاح .

وَلَيْتَهُ قَدْ تَيَسَّنَتْ مُشَخَّمَةٌ

برفع لثة وقول المصنف قنلا عن ابن برّيّ إنّ الصواب إنشاده ولثة بالنصب لأن
قبله (لثارات أنيابه مُشخّمة) ومثله مارؤى في مادة (غ وق) — ج ١٢ ص ١٦٩
للقلّاح بن حزن

معاودٌ للجُوع والإِملاقِ يَنْضَبُ إنْ قَالَ الْعَرَابُ غَاقِي

أُبَدَّ كُنَّ اللَّهُ مِنْ يَاقِي

برفع (معاود) وقول المصنف قنلا عن ابن برّيّ إنّ صواب إنشاده معاوداً للجوع
لأنّ قبله

أَهَذَا هَذَا اللَّهُ مِنْ خَنَاقِي وَصَعْدَةُ الْعَامِلِ لِلرُّسْتَاقِي

أَقْبَلَ مِنْ يَثْرِبَ فِي الرِّفَاقِي معاوداً للجوع والإِملاقِ

ويشبهه في نديقيهم مارؤى للرزدي في مادة (م ض ح) — ج ٣ ص ٤٣٩
وأوضحت عِرْضِي فِي الْعَلَاةِ وَشَنَعَتْنِي وَأَوْقَدْتَ لِي نَاراً كُلَّ مَكَانٍ
وقول المصنف قنلا عن ابن برّيّ أيضاً إنّ صواب إنشاده وأوضحت بكسر التاء لأنه
يخاطب النّوّار امرأته وقبله

وَلَوْ سُئِلْتُ عَنِّي النَّوَارُ وَرَهْطُهَا إِذَا لَمْ تُؤَارِ النَّاجِذَ الشَّقَاتِي

لَعَمْرِي لَقَدْ رَقَّتْ عَيْنِي قَبْلَ رِقَّتِي وَأَشْعَلْتَ فِي الشَّيْبَةِ قَبْلَ أَوَانِي

ومثله مارؤى للبيلى 'الْأَخِيلِيَّةُ' في مادة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْخَيْلَ قَبِيلاً مُبَارِي بِالْخُدُودِ شَبَا الْعَوَالِي

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّيّ إنّ الصواب فتحها لأنها قالته في قاض بن أبي
عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل وبعده

تَيَسَّبَتْ وَصَالَهُ وَصَدَّتْ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الْأَرْبُ عَنْ الظِّلَالِ

بل قد رأيناهم لا يسكتون عماً في أوله القاء أو الواو وإن وقعت إحداهما موضع الأخرى

كما فعلوا في مادة (ض ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يقر

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

فقد قل المصنف عن ابن برّيّ أنّ صواب إنشاده بالهاء لأنّ قبله

فَإِنْ يَكُ بَوْمِي قَدْ دَنَا وَإِخَالُهُ كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إِلَى ظِلْمٍ مَنَهْلٍ

ومثله في وقوع الواو مكان أو مارؤى في مادة (ح ز ب) — ج ١ ص ٣٠٠ لا مية
ابن أبي حاتم الهذلي

أَوْصَحَمَ حَامِرَ جَرَامِزِهِ حَزَائِيَّةً حَسَدَى بِالذِّحَالِ
 فقد رواه الجوهري في صحاحه (وَأَصَحَمَ حَامِرَ جَرَامِزِهِ) ونقل المؤلف عن ابن بري
 أن صوابه (أَوْصَحَمَ) لأنه معطوف على جَمَزَى في بيت قبله وهو
 كَانِي وَرَخِلِي إِذَا زُعْتُهَا عَلَى جَمَزَى جَازِي بِالزِّمَالِ
 وهو كثير في الكتاب نجزي عنه بما ذكرنا .

(تمة) وقت في مسائل أبي عبدالله محمد بن محمد بن اسماعيل الأندلسي المعروف بالراعي
 المصنف بالاجوبة المرضية عن الاسئلة النحوية على فائدة مستطرفة في قطع النعت تعضد
 ما ذكرنا من امتناع الاتباع بعد القطع فاحبت لإيرادها برمتها استجماما لنفس المطالع بما
 فيها من مستملح القول قال

« المسألة السادسة والعشرون سأل بعض الفضلاء لِمَ جاز في باب النعت القطع
 بعد الاتباع ولم يحز الاتباع بعد القطع . والجواب أن قطع النعوت أبلغ في المدح والذم
 أو البيان أو نحوها من الاتباع اعتباراً كتثير الجمل ولا سيما القطع الى الرفع فإن الجمل
 الاسمي لها شرف على غيرها ولولا ذلك ما ارتكبوا فيه الخروج من خفض الى رفع
 ونحوه وذلك نحو قولهم مررت بزيد الفاضل الكريم بـخفض الفاضل ورفع الكريم
 وهذا غاية في بُدء الحركتين . والاتباع بعد القطع يلزم منه الرجوع عن قصد الكمال الى
 النقص وأيضاً فإن العرب اذا انصرفت عن الشيء لا تحب العودة اليه .

قال شيخ شيوخوا الاستاذ أبو عبدالله محمد بن القفاز الشهير بالبيري^(١) الغرناطي
 في شرحه على الجمل المانع من الاتباع بعد القطع ما صرح به الشاعر في قوله
 اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد اليه بوجه آخر الدهر ترجع
 فكان من طباع العرب وعلو همتها اذا انصرفت عن الشيء لم تعد اليه فجعلوا لذلك
 ألقاظهم جارية على حد ما نبيهم .

وقال أحد نخبة قُرطبة وأدائها المانع من ذلك ما يلزم عليه من سفل بعد تصعد
 وقصور بعد كمال . بيان ذلك أن القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع ولولا ذلك المعنى

(١) الذي هكذا في عدة نسخ من مسائل الراعي وهو كذلك في نسخة الاطبعة المطبوعة بمصر
 (ج ١ ص ٣١٣) في ترجمة حبيب بن محمد والذي بها « الاستاذ امام الجماعة وسيبويه الصناعة أبو عبد
 الله بن القفاز المعروف بالبيري » ومنه في ترجمة الشاطبي الملقبة بكتاب المواقات طبع توس
 بالابيري وكلاهما صحيح على ما يؤخذ من القاموس وشرحه في الكلام على (اللبيرة) أي في فصل
 اللام من باب الراء .

ماذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بمانحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله للإسلام وعمّره بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن عليّ بن محمد بن سمعت (١) الأندلسيّ القرطابيّ رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصدورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنّا وأقلهم علماً وإذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقهية نصّها أن إماماً صلّى بجماعة جزءاً من الصلاة فقلب عليه الحديث فخرج ولم يستخلف لهم من يتمّ بهم الصلاة فصلّى كلّ منهم جزءاً منفرداً ثمّ إنهم بعد ذلك استخلفوا من أنّهم بقي تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة وتلزمهم الامادة . فلم يكن عند أحد من الحاضرين في المسألة تفلّ فسكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجابه فيها بمسألة نحوية فلما سمعوا كلامي ضحكوا وظنّوه مزحاً مني وقالوا هات الجواب النحويّ في المسألة الفقهية فقلت لهم الذي يظهر لي أن صلاة هؤلاء باطلة لأنهم أتبعوا بعد أن قطعوا والاتباع بعد القطع ممتنع عند النحاة فصلاة هؤلاء فاسدة تجب إعادتها . فاستظرفها مني جميع من حضر لصغر سني وأخبروا شيخنا المذكور فأعجّب بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته إذا صدر منهم ما يوجب تعظيمهم ولم يرددها . ثمّ طلبنا نصّاً فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألقيناه كان أنّهم في الحسن . وقد يقال فسادها من قول الشاعر المتقدم فيكون الجواب عنها نحويّاً وشعريّاً . والبيت المذكور من قصيدة نروى عينيّة ونروى لاميّة وممّا أخفّضه منها

وكنْتُ إذا ما صاحب رام خلّتي وبذل سوءاً بالذي كنت أفعل
قلبت له ظهر الميجنّ ولم أدّم على ذاك إلا ربّنا أنحوّل
إذا انصرفتْ نفسى عن الشئ لم تكد عليه بوجه آخر الدهر تُقبل

انتهى كلامه بنصّه .

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا في بيل الابتهاج ولم يذكر وفاته وروى (سمعت) بالباء المبسوطة كما هنا في النسخة المطبوعة غاس وضط فيها بالقلم بفتح السين وسكون الين وروى سعد التاء في نسخة هـ الكتب المطبوعة بمصر مطبعة السعادة سنة ١٣٣٩ - ١٣٣٠ حتى في ترجمته إلا في موضع واحد (ص ٣١٢) فانه رسم فيه بالباء المنبوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدني في رسالة له اسما صلة الكلمة بأعلام السلة وهي عندنا معطوبة وروى فيها (ابن سمعت) بالنبوطة ولم أقف فيه على نص .

وللنخاعة طرائف في أمثال هذه الفتوى أذكر منها ما رواه أبو مسلم في مجالسه عن أبي عمر
التجزمي أنه كان يقول أما منذ ثلاثون سنة أفنى الناس في الفقه من كتاب سيويه فسئل
مرة وفي مجلسه جماعة من القهاء عن رجل سها في الصلاة فسجد سجدة السهو فسها
فقال لا شيء عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لأن المرخم لا يرخم .
وفيها أيضا إن القراء سئل هذه المسألة فقال لا شيء عليه لأن الاسم إذا صغر
لا يصغر مرة أخرى .

(وفي مادة — هـ د د — ج ٤ ص ٤٤٣) روى لابي ذؤيب

« يقولوا قد رأينا خيراً طرف بزقيه لا يهت ولا يجيب »

وروى (بزقيه) هكذا بالهاء وبغير ضبط وكتب المصحح بالحاشية « قوله بزقيه كذا
بالاصل وهو غير مستقيم فحرر » . قلت أamad المصنف هذا البيت في مادة (زق و
ج ١٩) شاهدها على أن (زقية) اسم موضع ولم ينص على ضبط فيها بل ضبطت بالقلم
فقط ففتح فسكون وهو موافق لما نص عليه البكري في معجم ما استعجم إلا أنه حكى
اختلافاً بين الرواة في هذه اللفظة فقال في الكلام على (زقية) اختلف الرواة في بيت
أبي ذؤيب

إذا نزلت سراة بني عمدي فسلهم كيف مامهم حبيب

يقولوا قد وجدنا خير طرف بزقية لا يهد ولا يجيب

فرواه أبو علي بزقية بالقاف ورواه السكوني بزنية بالنون ورواه التجزمي بزقية
بازاي والقاف ورواه ثعلب بزقية بالراء المهملة والقاف والباء المعجمة بواحدة انتهى
كلامه وذكره لا يخلو من فائدة .

(وفي مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) روى لتوبة

« وأشراف بالقر اليفاع لملنى أرى نار كلى أو يرى بصيرها »

وروى (بالقر) بفتح القين المعجمة وهو خطأ لأن معناه المنخفض من الارض ومعنى
اليفاع المرتفع منها والشي لا يكون منخفضاً مرتفعاً في آن كما أن الإشراف لا يكون إلا
من المكان المرتفع فالصواب (بالقر) بضم القاف جمع قار للجميل الصغير وبه
روى البيت في موضعين من أملى القالى (ج ١ ص ٨٨ و ص ١٣١) من النسخة
المطبوعة بولاق .

(وفي مادة — ب ك ر — ج ٥ ص ١٤٥) رَوَى لَابِي دُوَيْبِ الْمَذَلِي

« وَإِنْ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَيَّنَ لَيْتَهُ جَنَى النَّحْلِ فِي أَلْبَانِ عُودٍ مَطَافِلِ
مَطَافِلِ أَنْكَارٍ حَدِيثٍ يَتَاجَهُنَّ تُشَابُّ بِمَاءٍ مِثْلَ مَاءِ الْفَاصِلِ »

وَرَوَى (عود) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالصَّوَابِ بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ جَمْعُ عَائِدٍ لِلنَّاقَةِ الْحَدِيثَةِ النَّتَاجِ
وَهُوَ قَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِأَنَّ وَلَدَهَا يَمُودُ بِهَا . وَضُبُّطُ (مَطَافِلِ) بِمَجْرُورٍ بِالْكَسْرِ
وَالصَّوَابِ جَرَّهٖ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لَصِيفَةِ مَنْهَى الْجَمْعِ وَإِنَّمَا كَسَرَ (مَطَافِلِ)
فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لِلضَّرُورَةِ وَلَيْسَ (مَطَافِلِ) مُضَافًا لِأَبْكَارٍ فَيَصْرَفُ لِلْإِضَافَةِ بَلْ هُوَ
بَدَلٌ مِنْ (عُودِ) وَمَا بَعْدَهُ صِفَتَانِ لَهُ . وَضُبُّطُ (بِمَاءٍ) غَيْرُ مَنْوُونٍ وَالصَّوَابُ تَنْوِينُهُ
وَهُوَ ظَاهِرٌ .

وَمَعْنَى الْبَيْتَيْنِ إِنْ حَدِيثِكَ كَأَنَّهُ الْقَسَلُ مَزُوجًا مَا لُبَّانٍ الْإِلَّاءُ الْحَدِيثَةُ النَّتَاجُ وَهَذِهِ
الْأَلْبَانُ مَشْهُوبَةٌ بِمَاءٍ فِي غَايَةِ الصَّفَاءِ وَإِنَّمَا اخْتَارَ أَلْبَانَ الْعُودِ لِأَنَّهَا أَطْيَبُ وَكَلَّمَا
عَتَقَ لِبَنَاءِ تَفْصِيرٍ . وَفِي تَفْسِيرِ مَاءِ الْفَاصِلِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَرَادَ بِالْفَاصِلِ مَا بَيْنَ
الْجَلْبِينِ وَمَا تَوَهَّاهُ يَتَحَدَّرُ عَنِ الْجِبَالِ فَلَا يَمُرُّ بِطِينٍ وَلَا تَرَابٍ فَيَكُونُ صَافِيًا وَالثَّانِي أَنَّ
مَاءَ الْفَاصِلِ هُنَا شَيْءٌ بِسَبِيلِ مِنَ الْمُفْصِلِينَ إِذَا قُطِعَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ شَبِيهَ الْمَاءِ
الصَّافِي .

(وفي مادة -- ث و ر -- ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠) « وَقَالُوا ثَوْرَةٌ رِجَالٌ

كَثْرَةٌ رِجَالٌ قَالَ ابْنُ مِقْبِلٍ

وَتَوْرَةٌ مِنْ رِجَالٍ لَوْ رَأَيْتَهُمْ لَفَلَتَ لِأَحَدِي حِرَاجِ الْجَرِّ مِنْ أَقْرِ
وَيُرْوَى وَتُرْوَةٌ . وَضُبُّطُ (تَوْرَةٌ) بِفَتْحِ آخِرِهِ وَالصَّوَابُ ضَبْطُهُ بِتَنْوِينِ الْجَمْعِ لِأَنَّهُ
إِذَا وَقَعَ فِي الْبَيْتِ مَكَانَ (تَوْرَةٍ) كَانَ بِمَجْرُورٍ بِوَاوِ رَبِّ وَلَيْسَ هُوَ مَمْنُونًا مِنَ الصَّرْفِ
فَيَجَرُّ بِالْفَتْحَةِ .

(وفي مادة — ج ر ر — ج ٥ ص ١٩٨) رَوَى لَعْنَتُهُ

« وَآخَرُهُمْ أَجْرَزَتْ رَحْمِي وَفِي الْبَجَلِ مَعْبِلُهُ وَرَقِيعُ »

فَتَحَّ أَوَّلُ (مَعْبِلِ) وَاضْأَعَتْهُ إِلَى ضَمِيرِ النَّائِبِ وَلَا مَعْنَى لَهُ هُنَا وَإِنَّمَا هُوَ (مَعْبِلَةٌ) بِكَسْرِ
الْأَوَّلِ وَجَاءَ التَّأْنِيثُ وَزَانَ مَكْنَسَةٌ بِنَصِّ الْقَامُوسِ وَهُوَ يَصِلُ طَوِيلٌ عَرِيضٌ ذَكَرَهُ
الْمُؤَلِّفُ فِي (ع ب ل — ج ١٣ ص ٤٤٨) وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ هُنَاكَ بِمَجْرُورِ هَذَا الْبَيْتِ .

وبه فسرّه أيضا العلم الشنترى في شرحه لديوان عترة وقال وقيع فيل بمعنى مفعول
فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضبط (البجلى) فتح الجيم على توهّم سبته لبجيلة بفتح فكسر والصواب إسكان
جيمه لأن المراد رجل من بجلة بفتح فسكون حى من بنى سُلَيْمٍ كما فى شرح العلم
وحسبك قول المصنف فى (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وبجلة بطن من بنى سُلَيْمٍ
والنسبة اليهم بجلى بالتسكين » ثم استشهاده عليه باليد . بل حسبك ما ذكره أبو القاسم
على بن حمزة البصرى فى التنبيهات على أغالط الرواة فقد نقل عن أبى حاتم السجستاني
ما نصّه « قال سأل سائل الأصمى يوما وعن عنده بهنا دار محمد بن سليمان بالمرّ بد
عن قول القائل

أَجِرُّ الرَّمَحَ وَلَا تَهَالَهُ (١)

مامعناه فقال يقال أَجِرُّهُ الرَّمَحَ إذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عنترة
وأخبر منهم أجردت رعى وفى البجلى معبلة وقيع

فناداه أعرابى كان فى جانب الخلقة أخطأت يا شيخ إنما هو البجلى وما لتبس
وبجيلة قال أبو حاتم فسالت الأعرابى عن أمره فقال أراد بجيلة سُلَيْمٍ ثم كان
الأصمى لا ينشده بعد إلا كما قال الأعرابى » انتهى .

قلنا هذه عبارة التنبيهات وفى تصحيح التصحيف ونحوه التحريف للصمدى قلنا
عن التصحيف للمسكرى وكتاب حدوث التصحيف ما نصّه والعبارة من الأخير
« قال أبو عثان أنشد الأصمى قول عنترة

وأخبر منهم أجردت رعى وفى البجلى معبلة وقيع

فقال له كيسان ثبت فى رواك يا أبا سمد وقال كيف هو عندك يا أبا سليمان فقال
وفى البجلى بإسكان الجيم فقال الأصمى النسبة الى بجيلة بجلى فقال من ههنا جاء
الغلط لأن هذا منسوب الى بطن من سليم يقال لهم بنو بجيلة فقبله منه .

(وفى مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٦ س ١٥) عند الكلام على

جمرات العرب طفتت ضبة لأنها حالت الرّباب . وضبط (الرباب) بفتح أوله
والمراد به هنا خمس قبائل تجتمعوا فصاروا يدا واحدة ضبة وفوز وعكل وتيم وعدي
فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبغدادى فى الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) اطر الكلام على هذا النظم فى مادة (ه و ل) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضبط بالفتح أيضاً في مادة (ث و ر - ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠)
فليتنبه له .

(وفي مادة ح ض ر - ج ٥ ص ٢٧٢ س ١١) « وإِنَّمَا انْدَرَتْ النَّاءُ

لوقوع القاضى بين الفعل » اُخ بضبط (اندرت) بسكون التاء والصواب كسرهما
لالتقاء الساكنين .

(وفي هذه المادة - - ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الخضير ما بين سبع رجال
الى ثمانية » والصواب (سبعة) بتأنيث العدد مع المذكر كما هي القاعدة .

(وفي مادة ح م ر - ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) في الكلام على المثل المشهور

الحسن أحمر « وقيل كنى بالاحمر عن المشقة والشدة أى من أراد الحسن صبر على أشياء
يكرها » . وروى (صير) بالثناة التحتية والصواب بالوحدة وهو ظاهر .

(وفي هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لعمر بن أحمد

« مَلَّوْا الْبِلَادَ وَمَلَّتْهُمْ وَأَحْرَقَتْهُمْ ظَلَمَ السَّعَافِ وَبَادَ الْمَاءُ وَالشَّجَرُ
إِنْ لَأَنْدَرِكُهُمْ تُصْبِحُ مَازِلُهُمْ قَفَرٌ أَبْيَضٌ عَلَى أَرْجَائِهَا الْحُمْرُ »
وروى (الشجر) هكذا بالزاي وصواب بالراء وهو ظاهر أيضاً .

(وفي ماد خ ر ر - ج ٥ ص ٣١٧) روى للسيد

« أَخِيْرَةُ الثَّلَاثُوْتِ بَرَاءٌ قَوْفَهَا قَفَرُ الْعَرَاقِبِ خَوْفَهَا أَرَامُهَا »

وكتب المصحح الحاشية « البيت الاصل هكذا بهذا الضبط » ونقول ليس
في البيت الا رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعولية ليرأى به روى في
مادة (ح ز ز - ج ٧ ص ٢٠١) والتفاعل ضمير يعود على حماد الوحش المذكور
في الايات قبله .

(وفي مادة خ ز ر - ج ٥ ص ٣١٩) روى لعروة بن الورد

« وَالنَّاشِئَاتِ الْمَاشِيَاتِ الْخَوْزَرَى كُمْتُ الْآرَامَ أَذْفَى أَوْ صَرَى »

وضبط (عتق) بسكون النون والصواب بضمين على اللغة الحجازية لإمالة للوزن
لأنه غير مستقيم على الاول ويكون على الثانى بخل مستعملن ليصير مُتَعِلْن فينقل الى
فَعِلْتَن .

« (وفي مادة - دور - ج ه ص ٣٨٧ س ١٤) » وثير التصاري أصله الواو والجمع أذيار والذائر^١ صاحب الدبر^٢ . وروى (الدايراني) بالالف بعد الدال واسكان الياء التي بعدها وهذا لا يكون لأن الف لا تكون ساكنة أيضاً ولا يجوز اجتماع الساكنين . على أننا لم ننف على ص في تحريك الياء فتجمله على الشذوذ في النسب فلم يبق إلا أن تكون هذه الف زيادة سبق بها قلم الناسخ ويؤيد ذلك كون المؤلف أعاد هذه العبارة بنصها بعد سطرين في مادة (د ر) وروى فيها (الذيراني) بغير ألف بعد الدال وكذلك جاء في شرح القاموس .

« (وفي مادة س ج ر - ج ٦ ص ٨) روى قول لبيد .

« مسجورة مستحاور أقلامها »

ولا معنى لتجاوز الأقلام هنا وصواب الرواية في البيت
توسطنا عرض السرى وصداً « مسجورة متجاوزاً أقلامها »
بالجم في (متجاوزاً) ونصب (مسجورة) على المقولية لصداً . يذكر غيرنا وأنا
توسطنا نهراً وصداً ما على عينه من القلام المتجاوز أى الكثير وهو ضرب من النبات
وفيل هو الفصيص .

« (وفي مادة ص ب ر - ج ٦ ص ١١١) روى لمروبن ملقط »

« هال إن عجرة أمه السنف أسفل من أودة »

وضبط (عجرة) بفتح أوله والصواب كسره لقول المصنف في مادة (ع ج ز - ج ٧)
قلا عن الصحاح « العجرة بالكسر آخر ولد الرجل » . وحكى صاحب القاموس فيها
الضم أيضاً ولم يزد شارحه سوى أن الضم نقله الصاغاني عن ابن الاعرابي . وقد
ورد هذا اللفظ مضبوطاً بالهم تنليل الأول في هذه اللغة المطبوع عند اليسوعيين في
بيروت سنة ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وقد أعياني البحث عنه فلم أجده فيه سوى
مادرت .

« (وفي مادة - ض م ر - ج ٦ ص ١٦٤) روى لتنقرة »

« أنى امرئ من خير عبس منصباً شطري وأخمي ساثري المنصلي »
وضبط (منصباً) بصيغة اسم الفاعل من أنصب ولا معنى له هنا وإنما مراد الشاعر
(المنصب) ففتح الأول أى الأصل والمرجع . فالعلامة الأعظم الشتمى في

شرحه للدبوان « التَّنْصِيبُ الاصل والْحَسْبُ والمُنْصَلُ السيف بقول شطري شريف من قِيلَ أبى قاذح اربت حَتَيْتُ شَطْرِي الاخر من قَبْلَ أُمِّى حَقِّ بصيرله من الشرف مثل ماصار للشطر الاول » انتهى .

(وفي مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) رَوَى للحِثِّ بنِ حِلِيزَةَ

« عَنَّا بِاطْلَا وظَلَمًا كَمَا تُعْتَرُّ عَنْ حُجْرَةِ الرِّيحِ الظُّبَاءِ » (١)

ورَوَى (عنتا) بالثناة القويصة والصواب (عنتا) بنونين وقد استدركه المصحح بما كتبه على مادة (ع ن ن) . وضبط (حُجْرَةَ) بضم . لاوَل والصواب فتحه لان معناه هنا الناحية وبه ضبط في (ربض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧) (تمة) ممَّا يستحسن إِراده عن هذا البيت ما جاء في المزهَر أنَّ أبا عمر والشَّيبانيَّ اجتمع بالاصمعيَّ في الرِّبَّةِ فَأَنْشَدَهُ الاَصْمَعِيُّ

عَنَّا بِاطْلَا وظَلَمًا كَمَا تُعْتَرُّ عَنْ حِجْرَةِ الرِّيحِ الظُّبَاءِ

قال قلت له إنما هو تُعْتَرُّ من العتيرة والْعَرُّ الذَّيْجُ فقال الاصمعيَّ تُعْتَرُّ أى تُطْمَنُ بالْعَتْرَةِ وهى الحربة وجعل يصيح وَيَشْعَبُ قلتُ سَكَمٌ كلام النمل وأصِيبُ والله لو نَفَخْتُ فى شَبُورِ (٢) يهودىَّ وصحَّت الى التنادى ما قنعك شيء ولا كان الاَّ أَعْتَرَوْلا رويته أنت بعد هذا اليوم الاَّ نَعْتَرُ فقال الاصمعيَّ والله لا رويته بعد هذا اليوم الاَّ نَعْتَرُ انتهى . قلت وكنت أتعجب من مثل الاصمعيَّ كيف ينادى فى الخطأ بعد ما وضح له الصواب حتَّى رأيت أبا القاسم علىَّ بن حمزة يقول عن هذا البيت فى كتاب التنبیَّات على أظايط الرواة إنَّ الاصمعيَّ كان يرويهِ أَمْرًا بالنون والزاى ثم رجع الى نَعْتَرُ ومثله فى مجالس أبى مسلم محمد بن احمد بن علىَّ الكاتب .

(١) الریض بفتح فسکر الم بردتها الجنة فى مراصها .

(٢) الشبور البوق قال السيدي عند الكلام عليه فى الروض الانف (ج ٢ ص ١٩ طبع الخالصة بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعي للمفضل وقد نازعه فى ممي بيت من الشعر قرفع المفضل صوته فقال الاصمعي لو نفخت فى الشبور ما فلك تكلم كلام النمل وأصب » انتهى فجعل العبارة من مقول الاصمعي فى مصة له مع المفضل الا انه لم يذكرها وقد ذكرها العفدى فى كتاب تصحيح التصحيح وتحرير التحريف قلاعن كتاب التصحيح للسكرى وكتاب حدوث التصحيح وكتاب ما صحف فيه الكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازى قال صحف المفضل الضبي بيت أوس بن حجر فقال وذات هدم عار بواشرها قصمت بالماء نوبلا جذبا

فقال له الاصمعي نوبلا جذبا وهو السبي المذاه فقال المفضل جذبا جذبا وصاح فقال له الاصمعي والله لو نفخت فى ألقى شبور ما كان الا جذبا ولا رويته بعدها الا جذبا واننى الصياح تكلم كلام النمل وأصب » انتهى

(وفي مادة - ع ر د - ج ٦ ص ٣٣٢) رُوى لابن أحر

« تَرَ عَى الْقَطَاةُ الْخَمْسَ قَفُورَهَا ثُمَّ تَمَرُّ الْمَاءَ فِيمَنْ يَمَرُّ »

وضبط (يمر) بفتح الراء ولا وجه لنصب الفعل فضلا عن أنه غلّ بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السريع وهو المطوى الموقوف وأصله مفعولات فلما طوى بحذف رابعه الساكن وقف بتسكين سابعه المتحرك صار مفعولات فنقل الى فاعلان وبأجله في البيت (مَنْ يَمَرُّ) باجتماع الساكنين وهو جائز في الوقف . هذا عند من لا يرى لزوم الردف في هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضبط في مادة (ق ف ر - ج ٦ ص ٤٢٤) ويكون من الضرب الثاني المطوى المكشوف أى الحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرك فيصير مفعولات بذلك مفعلا فينقل الى فاعلن . واعلم أن مثل هذا التخفيف جائز للشاعر في القوافي الموقوفة على ما هو مقرر في العروض ومفصل في كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لابي عبدالله محمد بن جعفر النيمي وموارد البصائر فبايجوز من الضرورات للشاعر للشيخ محمد سليم والخصائص لابن جني . إلا أنه لا يتأتى ترجيح أحد الوجهين على الآخر إلا بعد الوقوف على القصيدة التي منها البيت فإذا كان فيها ما هو من الضرب الثاني وجب التخفيف في كل ما آخره مشدّد لتكون الايات من ضرب واحد ألا ترام كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) في قول امرئ القيس

لأوليك ابنة العامرِى لا بدعى القوم أنى أفر

لا أن في القصيدة ما هو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدّت الراء لكان البيت من الضرب الثاني ولا يجوز الجمع بينهما في قصيدة واحدة . قال العلامة البغدادى فلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت ما قصه « وقد خفف عدة قوافٍ من هذه القصيدة وإنما خفف ليسوى له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة ألا ترى أنه لو شدّد (أفر) لكان آخر أجزائه على (فقول) (١) من الضرب الثاني من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تيم بن مرّ وأشياها وكينة حولي جميعا ضير

(١) الذى في خزنة البغدادى المطبوعة ببولاق : فقولن) باتبا - النون في آخره وهو تحريف

لأنه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وأخر جزء من هذا البيت (فَعْلٌ) وهو من الضرب الثالث من المقارب وليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بأبيات من ضربين نخفف لتكون الأبيات كلها من ضرب واحد وسواء في ذلك الصحيح والمعتل « انتهى ما أورده البغدادي » .

(وفي هذه المادة ص ٢٣٦) روى لعمر بن شاس في ابنه عرار

« وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحبّ الجون ذا المنكب العمم »
وضبط (عرار) هنا بفتح أوله وضبط كسره في مادة (ع م م — ج ١٥ ص ٣٢١) وهو الصواب . قال الامام التبريزي في شرح الايات التي منها هذا البيت من الحماسة « سُمي الرجل عراراً من قولهم عارَ الظلم يُعارُ عراراً إذا صاح » وهو نص على أن الاسم منقول من مصدر عارَ ولا يكون مصدر فاعل من هذه الصيغة الا مكسوراً لا وُل ولم ينص أحد على شذوذ في مصدر هذا الفعل . وأهل القاموس هذا الاسم وأورده شارحه في المستدرک وضبطه كستحاب أى بفتح أوله وكأَنه توهّمه منقولاً من العرار بالفتح وهو بهار البرّ أو الترجس البرّي وفيه يقول الصيّغ بن عبد الله المشيرى

تَمَتَّعَ من شميم عرار نجد فما بعد المشية من عرار

والقول ما قال التبريزي لا نه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الاستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله في المواهب الفتحية ونص عبارته « وعرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كر ضبطه في اللسان بفتحها وكأَنه اعتاد على شارح القاموس اذ ضبطه كذلك بالعبارة حيث قال وعرار كستحاب ابن عمرو الخ وهو خطأ فلينبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقفهم هذا الاعتاد في ضبطه بالفتح أيضاً مكرراً في (ص ١٩١ ج ٢) من أمالى العالى المطبوعة ببولاق .

(تمة) عرار هذا كان من الفصحاء العقلاء أرسله الحجاج الى عبد الملك برأس ابن الأَصبحت فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شئ الا أنباه به في أصبح لفظ وأشبع قول فقال عبد الملك متمثلاً

أرادت عراراً بالهوان ومن يُرِدْ لعمرى عراراً بالهوان فقد ظَلَمَ

وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحبّ الجون ذا المنكب العمم

قال له عرار أتعرفني يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده في سروره وأضعف له الجائزة . وفي رواية أن المهلب بن أبي صفرة هو الذي أرسله الى الحجاج فوفعت له هذه النادرة معه والله أعلم .

(وفي مادة — ع ف ر — ج ٦ ص ٢٦٠) روى قول الشاعر

« اذا مات ميت من تميم فسرك أن تعيش فحيء نداد »

وروى (تعيش) بالثناة القوية أوله والصواب بالثناة الضحية لأنه للغائب لا للمخاطب وقد وقع مثله في مادة (ل ف ر — ج ١١ ص ٢٣١) وبه عليه صاحب الضياء

(وفي هذه المادة ص ٢٦٢) روى للسيد يذكر قرة وحشية وولدها

« لمعقر قهذ ينزع شلوه غبش كواسب مايمن طعامها »

وروى (ينزع) بالثناة الضحية أوله على أنه مضارع نازع والوارد في الروايات الصحيحة (نَزَعَ) بفتح بالثناة القوية والزاى أى بصيغة الماضى من الفعل وعليه شراح المعلقات وبه روى البيت في مادة (ق ه د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب انبش تنازع هذا الشلواى تجاذبه وتخاصمت عليه لا أنها نازعته هو .

(وفي هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) روى لجرير

« لَقَوَى اَحْتَى للحقيقة منكم واضرب للجبار والنفع ساطع »

وأوثق عند المرذقات عشية لحاقا اذا ماجر دُ السيف لامع »

وضبط (جرّد) بضم آخره والصواب فتحه كحكم امثاله من الافعال الماضية وهو ظاهر غير أن في بناءه للمجهول مالا يخلو من نظر لأنه يقتضى نصب (لامع) حالا من السيف فيقع الارقواء . والذي عندى أن الصواب (اذا ماجر دُ السيف لامع) بنصب السيف على المفعولية ورفع لامع على القاعلية وهو من قولهم لَمَعَ فلان بشوبه وبسيفه لَمَعًا اذا أشار به وقد وجدته كذلك بضبط القلم في نسخة قديمة تغلب عليها الصلحة من سر القصاحة لابن سنان الخفاجي .

(وفي هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد نرى قافية هذه الاجورة كيف

هى » والصواب (الأُرْجُوزَة) كما يعلم من سياق الكلام .

(وفي مادة — ع ق ر — ج ٦ ص ٢٧٣ س ١٧) « والقرائن جمع

فريضة هى اللحمة التى ترعى من الدابة عند مرجع الكتف » . وضبط (ترعد) بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لأنه هنا من الافعال التى نصوا على استعمالها مجهولة دائما كجئ وبهت تقول رعد زيد أى اصابه الرعدة فتبنيه من المجهول فاذا

قلت رَعَدَ زَيْدٌ وَبَرَقَ بِمَعْنَى تَهَدَّدَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَعْلُومِ. وَفِي كِتَابِ تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ وَتَحْرِيرِ التَّحْرِيفِ لِلصَّفْدِيِّ ثَقْلًا عَنْ تَثْقِيفِ اللِّسَانِ لِلصَّفْدِيِّ مَانَصَهُ « وَيَقُولُونَ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ

وَلَمَّا وَقَعْنَا وَالْقُلُوبَ عَلَى النَّضَا وَلِلدَّمْعِ سَحٌّ وَالْفَرَائِصُ تَرَعَدُ يَقُولُونَ تَرَعُدُ بَفَتْحِ التَّاءِ وَالصَّوَابُ تَرَعَدُ بِضَمِّهَا »

(وفي مادة — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « وَالتَّشْفَاطِيرُ أَوَّلُ

يَمَاتِ الْوَسْطَى وَفَتْحُهُ التَّعَاسِيبُ وَتَبَاشِيرُ الصَّبْحِ وَلَا وَاحِدٌ لَشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ». وَرَوَى (التَّعَاسِيبُ) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَلَيْسَ لَهَا ذِكْرٌ فِي مَادَّةِ (ع س ب) وَأَمَّا هِيَ التَّعَاسِيبُ بِالسَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١) « التَّعَاسِيبُ الْعُشْبُ النَّبْتُ الْمُتَفَرِّقُ لَا وَاحِدَ لَهُ » وَكَذَلِكَ وَرَدَ فِي الْقَامُوسِ وَشَرْحِهِ فِي (ج ١ ص ٣٥) مِنْ التَّخْصِصِ .

(وفي مادة — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فَهَضَبُوا وَلَقَّوْهُ

بِبَذَرٍ لِأَمِنْ عَرِيْمٍ الْمَقْبَلُ مِنَ الشَّامِ ». وَضُبُّ (لَقَّوْهُ) بِفَتْحَتَيْنِ وَالصَّوَابُ بَفَتْحٍ فَضُمٌ لِأَنَّهُ مِنْ قِيلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ اللَّهُمَّ إِذَا أَجْرَى عَلَى لُغَةٍ طَيِّبَةٍ وَلَا دَاعِيَ لَا سَتَعْمَالَهَا هُنَا كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ فِي مَادَّةِ (ج د د) .

(وفي مادة — ه ب ر — ج ٧ ص ١٠٧) رَوَى لَعْدِيَّ

« فَتَرَى تَحَايِيَهُ الَّتِي تَسْقُ الثَّرَى وَالْهَيْمَرُ يُوْرِقُ نَبْتَهَا رُوَادُهَا »

وَرَدَ (بُورِقٌ) هَكَذَا بِأَرَاءٍ وَلَا مَعْنَى لَهُ هُنَا وَرَوَى (نَبْتَهَا) بِالنَّصْبِ وَ(رُوَادُهَا) بِالرَّفْعِ وَكُلُّ ذَلِكَ مُفْسَدٌ لِمَعْنَى الْيَبِيتِ . وَالصَّوَابُ (بُورِقٌ) بِالنُّونِ أَيْ يُعْجِبُ وَرَفَعَ نَبْهَا وَنَصَبَ رُوَادَهَا فَيَصِيرُ الْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْبَقَاعَ أَخْصَبَتْ وَصَارَ نَبْتُهَا يُعْجِبُ رُوَادَهَا . عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ يُوْرِقُ لَيْسَتْ مَتْنِيَّ تَحْكُمُ فِي تَصْحِيحِ مَعْنَى الْيَبِيتِ بَلْ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي أَمْهَاتِ كُتُبِ الْأَدَبِ وَالْقَصِيدَةِ كُلِّهَا مَنْصُوبَةٌ الرُّوْيُ قَعٌ فِي ثَمَانِيَةٍ وَثَلَاثِينَ يَبْتُ وَقَعَتْ عَلَيْهَا تَامَّةٌ فِي مَجْمُوعٍ قَدِيمٍ الْخَطِّ وَقَدْ تَرَى مِنْهَا إِلَّا أَيْيَا تَامِرَةَ وَهِيَ لَعْدِيَّ بْنُ الرَّقَاعِ أَشْدَهَا بَيْنَ يَدَيِ الْوَلِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُ فِيهَا

تُرْجِي أَغْنَى كَأَنَّ لِبَرَّةَ رَوْقَهُ

فَطَلَعَ الْأَمِيرُ نَشَادًا لِتَشَاغُلِ الْوَلِيدِ عَنْهُ فَقَالَ جَرِيرٌ أَوَّارُ الرِّزْدَقِ وَكَانَا حَاضِرِينَ إِنَّهُ سَيَقُولُ

قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاءِ مِدَادَهَا

فلما عاد عدى الى الارشاد نطق بالمعجز كما قال فعدت من النواذر في توافق الخواطر .

(وفي مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التَّزَايُزُ مِنَ الْإِبِلِ

الَّذِي إِذَا مَضَغَ رَأَيْتَ دِمَاغَهُ يَرْثَعُ وَيَسْفُكُ » . وضبط (يرتفع) يفتح آخره والصواب ضمه اذ لا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفي مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُؤَى قول الشاعر

« قُلْتُ لِمَا حَيَّ لَا تَحْيِسُنَا نَزَعَ أَصُولُهُ وَاجْتَزَعَ شَيْعَا »

ثم ذكر المصنف كلاما في البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه الى أن قال نقلا عنه ما قصه « ويُرْوَى لَتَحْيِسَانَا » وقال في معناه إن العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ الْمَكْلَبِيُّ وَكَانَ سُوَيْدُ هَذَا هَجَا بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ فَأَسْتَعَدَّ وَاعْلِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَثَانَ فَأَرَادَ ضَرْبَهُ فَقَالَ سُوَيْدُ قَصِيدَةً أَوَّلَهَا

نَقُولُ ابْنَةُ الْعَوْفِ لَيْسَ الْآتِرَى إِلَى ابْنِ كُرَاعٍ لَا يَزَالُ مُفَرِّغًا

نَخَافَةَ هَذَيْنِ الْأُمَيْرِ بْنِ سَهْدَتٍ رُقَادَى وَعَشْتَنَى بِيَاضًا مُفَرِّغًا

فَإِنْ أَتَا أَحْكَمَانِي فَازْجُرَا أَرَاهُ طَوْدُذِي مِنَ النَّاسِ رُضْعًا^(١)

وَأِنْ نَزَجَرَانِي بَابِنِ عَفَّانٍ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَدَمَانِي أَحْمَرِ عَرَضًا مُمْتَعًا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله فان اتيا أحكمتاني دليل أيضا على أنه يخاطب اثنين « انتهى .

قلنا البيت الأخير يُرْوَى هَذَا وَيَكْثُرُ وَرُودُهُ فِي كَلَامِهِمْ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ خَاطِبَةِ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ الْاِثْنَيْنِ وَالصَّوَابُ فِيهِ (يَا ابْنَ عَفَّانِ) مَالِدَاءُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَاسِخَ الْأَصْلِ تَبِعَ فِيهِ مَنْ بَرَى حَذْفَ الْفَاءِ ابْنَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَتَصَحَّفَتِ اللَّامُ الْمُثَنَّى التَّحْتِيَّةُ عَلَى الْمَصْحُوحِ بَاءُ الْجَرِّ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَى إِخْلَاطِهَا بِالْمَعْنَى إِذْ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ ابْنَ عَفَّانٍ مَرَّادٌ بِالْخَطَابِ فِي الْبَيْتِ سِوَاءَ خُوطْبٍ وَحَدٍّ ، أَرْمَعُ مِنْ يَحْضُرُ مَعَهُ وَيَكُونُ فِي الْإِيَّاتِ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغِيَةِ إِلَى الْخُطَابِ .

بقي هنا أن العبارة لا تخلو من غموض واضطراب فان سياق أولها يدل على أن

(١) الرضخ جمع راضع وهو اللثيم .

مراد ابن برّى الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين ثم مادى آخرها فاستدلّ بباقي الايات على أنّه خاطب اثنين حقيقة . وقد أُتيح لى الظفر بالجزء الثانى من حاشية ابن برى التى كتبها على الصحاح ووسمها بالتنبيه والايفصاح عمّا وقع فى كتاب الصحاح فوجدت نصّ عبارته فيها « وذكر الجوهريّ فى اثر هذا البيت أن قوله لانتحسانا أن العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين وانشد

فان تزجرانى يا ابن عفّان أنزجر وإن تدانى أحم عرضا ممّما »

ثمّ شرع فى الردّ عليه مستدلاّ بباقي الايات على أنّه خاطب اثنين حقيقة . فصنّدر العبارة التى نقلها صاحب اللسان لبس لابن برّى كما يوهمه صنيعة بل هو لصاحب الصحاح ساقه ابن برّى للردّ عليه كما ترى فلم يحسن المؤلف فى اختصار كلامه على هذه الصورة .

(وفى مادة - ف ر ز - ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفرصة

فرزة وهى التوبة . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أول فرزة مع نصّ صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى التوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبىّ قدّمت ضمة الفاء للثاء وأخرت الكسرة للقاء

(وفى مادة -- ع ر س - ج ٨ ص ١٢) رؤى لبعضهم

« قد طلّعت حمراء فتطاييس ليس لركب بعدها تعريس »

وضبط (بعدها) بضمّ الهاء والصواب فتحها كما ضبط (تعريس) بفتح السين والصواب رفعه على الاسمىة لليس وبه ضبط فى مادة (فن ط ل س - ج ٨ ص ٤٨) والظاهر أن الخطأ هنا مطبىّ بالتقديم والتأخير فى الحركات .

(وفى مادة --- ع م س - ج ٨ ص ٢٦٨ س ٨) ضبط (عديّ بن الرقاع)

بفتح الراء وشدّ القاف وضبط أيضا بذلك فى مادة (ق ر ش - ج ٨ ص ٢٢٦) ومادة (ذ ف ر - ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أى كسر أوله وتخفيف القاف بنصّ القاموس وغيره وبه ضبط فى مادة (ك ف ح - ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفى مادة - م و س - ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميرمان أباً

المبّاس عن موسى وصّرفه فقال » الخ . ورؤى ميرمان بالثناة التحتية والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن عليّ
الآقَرِيّ^(١) النحويّ تلميذ أبي العباس الميرد ترجمه السيوطي في بنية الوعاة وذكر
أنه توفي سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم في هجوه

صُدّاع من كلامك يعترينا وما فيه لمستمع يان
مُكابرة ومخرقة وبُهِتْ لعد أبرمتنا يا مَبْرَمان

(وفي مادة — ج ر ش — ج ٨ ص ١٦٠) روى للبشر بن أبي حازم

« تَحَدَّرَ ماءُ البئر عن جُرْشِيَّةٍ على جِرْبَةٍ تَنَلُو الدِّبَارَ غُرُوبُهَا »^(٢)
ثم نقل المصنف عن الجوهريّ "أن معناه دموى تحدّر كتحدر ماء البئر عن دَلْوٍ
تستقي به ناقة جم شتة لأن أهل جُرَش يستقون على الابل انتهى . وروى (بشر
ابن أبي حازم) بالحاء المهملة والصواب أنه بالطاء المعجمة وبها ورد في (ج ر ب —
ج ١ ص ٢٥٣) وفي (ض ب ب — ج ٢ ص ٢٩) و(ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٩) .
وكثيرا ما يرد هذا الاسم مصحفاً بالمهملة في كتب الادب والتاريخ المطبوعة كالآخاني
والعقد وغيرهما كما أنهم يمسكون في (معاوية بن خُندنج) فيروونه بالطاء المعجمة
مع أن صوابه بالمهملة .

وضبط (تحدّر ماء البئر) في البيت على أنه فعل ماض فاعله الماء ومقتضى
تفسير الجوهريّ أنه مصدر أضيف اليه الماء فالصواب (تحدّر ماء البئر) وبه
ضبط في مادة (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣) .

(وفي مادة — ر ي ش — ج ٨ ص ١٩٨) روى للبيد

« ولئن كبرتْ لعدّمرتْ كأنني عَصْنُ نَفْسِيئُهُ الرِّيحُ رَطِيبُ
وكذلك حَمًا مَن يَعمُرُ يُبلِه كَرُّ الزَّمانِ عليه والتَّغليب »

وضبط (يعمر) بالرفع والصواب لإسكان آخره لحزمه بَنَ ويكون فيه على هذا الاضمار
وهو لإسكان التاء من متفاعِلن .

(وفي مادة — ك ش ش — ج ٨ ص ٢٣٣) روى لبعضهم

« قَضَحْتُ مَنِيَّ أَن رَأَيْتُ أَحْتَرِشُ وَلَوْ حَرَشْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ جِرْشِ »

(١) في القاموس وأزم محرّكة موضع بين الاهواز ورامهرمز منه محمد بن عليّ النحوي المعروف
بعمرو^(١) .
(٢) الدبابة كسر أوله وبالباء الموحدة جمع دبّارة بالفتح وهي الكرّدة من المردّة والحربة بالكسر
الزرّة .

وضُبط (حرشت وكشفت) هما وفي مادة (ح ر ش — ج ٨ ص ١٦٩) بضم التاء توهُما انه للمتكلم وليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة فحكمت منه لئلا أنه يحترش أى يعيد الضباب فلا معنى لجملة احتراشه بعد ذلك شرطا لما توعدا به لانه قد وقع منه بالفعل واستأنزمت ضحكها . فالصواب كسر التاء فهما على أنه خطاب للمؤثت وفيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما في خزنة البغدادى وشرحه على شواهد شرح الشافية ويكون المعنى إني نضحكن من احتراشى الضباب استهزاء بعملى ولو أنك تحترشين مثل لعلت كذا . وإنما ضحكك منه استخفافا به لان الضب صيد المعجزة والضعفاء .

(وفي هذه المادة — أول ص ٢٣٤) روى لبعضهم

« عَلَىٰ فِيهَا أَبْنَىٰ أُبَيْشَ بِضَاءٍ تُرْضِبْنِي وَلَا تُرْضِبْشِ »

وفي هذه الرواية مالا يخفى وبها روى البيت أيضا في شرح القاموس . وقد رواه ابن جنى في سر الصبغة في كلامه على حرف الشين والبهرادى في الخزنة (ج ٤ ص ٥٩٤) « على قبا أبني » الخ وبها يستقيم الكلام .

(وفي مادة — لك ي ش — ج ٨ ص ٢٣٥) « نوبٌ أكنياشٌ »

وَجِبَةٌ أَسْنَادٌ وَنُوبٌ أَفْوَافٌ . وضُبط (جِبَةٌ) بتخفيف الباء والصواب تشديدها والمراد بها هنا ذلك الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف في بابها بل حسبنا دليلا على تشديدها قولهم في جمعها جُبَبٌ وَجِبَابٌ بياضين .

(وفي مادة — ن غ ش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « ققلت إن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أرسلني إليك فَتَنْقَشَ كما تَنْقَشُ الطير » . وضُبط (تَنْقَشُ) بكسر النون والصواب فتحها لأن ما كان على تَفَعَّلَ يكون مفتوحا . اقبل الآخر في المضارع كَتَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ على ما هو مقر في التصريف .

(وفي مادة — ب ر ص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كذلك مُحذَفٌ

التنوين لالتقاء الساكنين هنا وهو مراد يدلّك على إرادته أنهم لم يَجْرُوا ما بعده بالاضافة اليه » . وضُبط (لم يجرُوا) بفتح الياء وضم الجيم وفتح الراء والصواب (لم يَجْرُوا) بفتحة فضمتين مع تشديد الراء مضارع جَرَّ .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧١) روى الحسن بن ثابت

« يَصْفُون مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السُّلْسَلِ »
وضبط (يصفق) كسر القاء أى بناءً الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأن معنى
التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن مدوحيه يسقون مَنْ ورد عليهم هذا المكان
ماءً نهر بردى ممزوجاً بالخمر . قال المصنّف في ماءه (ص ف ق — ج ١٢) « وَصَفَّقَ
الشرابَ مزجه فهو مُصَفِّقٌ وَصَفَّقَهُ وَصَفَّمَهُ وَأَصَفَّقَهُ حوله من إلقاء إلى إلقاء ليصفو »
ثم استشهد بهذا البيت وضبط (يصفق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفي مادة — بي ض — ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلما فرغ من الحديث

قال يَأْخُزُّ أَنْشَدَنِي أُحْلَبَ بَيْتَ قَالَتْهُ الْعَرَبُ » إلخ . وروى (أحلب) بالحاء المهملة
ولامعى له هنا وإنما هو أخلب بالحاء المعجمة أى أسلبه وأجذبه للعقول . ومن التريب
يجئ هذه الكلمة بالمعجمة في شرح القاموس مع أن مصححه لا يكاد يخرج عما في
طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفي مادة — وف ض — ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) روى رُوْبَةُ

« تَمْشِي بِنَا الْجِدِّ عَلَى أَوْفَاضٍ »

وروى (تمشي) بالثناة الفوقية أوله وضبط (الجد) بالنصب على توهم أنه مفعول
مطلق تمشى والذي يؤخذ مما قبله وبعده في الديوان أنه فاعله فالصواب رفعه ورواية
(تمشي) بالتحية . على أن الذى في الديوان (تَمْسِي) من الإيماء بالسين المهملة .

(وفي مادة — س م ط — ج ٩ ص ١٩٦) روى لمضهم

« يَمْجُجُ الْمَسَكَّ مَفْرِقَهَا وَيُصْنِي الْمَفْلَ مَنْطَقَهَا »

وتمشى ما يُورِقَهَا سِقَامُ الْعَاشِقِ الْوَصِيبِ »

وضبط (سقام) بكسر أوله ومعناه في البيت المرض فالصواب فتحه لأنه لا يكون
بهذا المعنى إلا مفتوحاً . وأما السقام بالكسر فجمع سقيم وهو غير مراد هنا كما
لا يخفى .

(وفي مادة — وس ط — ج ٩ ص ٣٠٧) روى لسوار بن المضرب

« لَمَّا كَانِي أَرَى مِنْ لَاحِيَاءِهِ وَلَا أَمَانَةٍ وَسَطَ النَّاسِ غُرْبَانَا »

وروى له أيضاً في مادة (ز ب ن) — ج ١٧ ص ٥٤)

« يَدَّ بَقِي الدَّمِّ عَنْ أَحْسَابِ قَوْمِي وَزَبُونَاتِ أَشْنَوَسَ تَيْحَانِ »

وضُبط (المَضْرَب) في الموضعين بكسر الراء والصواب فتحها على أنه اسم مفعول قال الامام التبريزي في شرح القطعة التي منها هذا البيت من ديوان الحماسة « ومضرب فتح الراء أى ضرب مرّة بعد مرّة وُسِمَ مضرباً لأنه شَبِّبَ بامرأة خلف أخوها ليضر بنته بالسيف مائة ضربة فضر به فعشى عليه ثم أفاق فقال

أَفَقْتُ وَقَدَأَنِي لَكَ أَنْ تُنْفِئَا فَذَلِكَ أَوَانُ أَبْصَرْتُ الطَّرِيقَا

وكان الجهل ممّا يزدهني على غُلُوّائه حتّى أدوقا

فسمى مَضْرَباً لذلك انتهى وقد ضبط فتح الراء في مادة (ت ي ح — ج ٣ ص ٢٤١)

(تحفة) ذكر البندادي في خزائه (ج ٤ ص ١١) في ترجمة كعب بن زهير هذه القصة منسوبة لابنه عقبة فقال « ولكعب ابنٌ شاعر اسمه عقبة ولقبه المضرب لأنه شَبِّبَ بامرأة فضر به أخوها بالسيف ضَرَبَاتٍ كثيرة فلم يمت » وعليه فهو بالفتح أيضاً إلا أن شارح القاموس ذكر في لقب عقبة بن كعب هذا أنه كَحْدِثٌ ومعظم اى بالكسر والفتح قال والوجهين ضبط في نسخة الصبحاح في باب (ل ب ب) وتعبه مصححه بأن الضبط بالشكل لا بالمعارة . قلنا ولا عبرة بالشكل كما لا يخفى وإن كان يُستأنس به إذا وافق وجهاً وكان في نسخة تطلب عليها الصحة .

وذكر ابن خطيب الدهشة في تحفة ذوى الأرب مَضْرَباً والدّ زهدم فنص على أنه بكسر الراء ثم قل أيضاً عن ابى عليّ العسائى أنه بالكسر قال ويقال بالفتح انتهى . فلا يبعد أن يكون مضرب بن كعب بالضبطين أيضاً . إن كان ما استند عليه شارح القاموس لا ينهض دليلاً . وما ذكره البغدادي لا يخفى ما فيه في مثل هذا الاتفاق من البعد وإن كان غير مستحيل الوقوع والظاهر أن منشأ ذلك اشتباه الرجلين على بعض الرواة لا تفاهما في اللقب فنُسب لابن كعب ما وقع لابى سوار ولا يكون المكس لأن فيما ذكره التبريزي من شعر ابى سوار ما ذكرناه منه وما لم نذكره دلالة على أن القصة قصته فهو بفتح الراء لا غير .

ولسوار هذا ذكره في اخبار الخوارج من كامل المبرّد وذكره في موضع آخر (ص ٢٨٩ من طبعة ليبسيك و ج ١ ص ٣٠٠ من طبعة مصر) وورد بعد اسم ابيه في كلتا النسخين ما نصّه (فتح الراء) هكذا بين فوسين فان كان كل ما جمل في الكتاب بين

قوسين من كلام ابى الحسن الاخفش راويه عن مؤلفه كما هو المشهور فهو نص آخر
لاحد الثقات يعضد ما ذكرنا .

فان قيل لم يتسقى التبريزى فى نسب سوار غير ابيه المضرب ولم يبين اسمه افلا
بحوز ان يكون هو عقبه بن كعب بيمينه وسوار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعى
ماد كـ . فلنا هذا لا يصح لان ذاك سدى من سعد بنى تميم او من سعد بنى كلاب
على ما ذكر التبريزى وغيره وعقبه بن كعب مؤلفى فهو غيره قطعاً .

(وفى مادة — ع ك ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) « ابن الاعرابى

اذا اشتد على الرجل السفر وبعد فيل تنكط فاذا التوى عليه امره فقد تنكط
وضبط (وبعد) بضم الدال والصواب فتحها مع ضم العين لانه فعل ماضى من
البعد نقيض القرب وهو معطوف على اشتد وبه ضبط فى عبارة القاموس .

(وفى مادة — ج زع — ج ٩ ص ٣٩٨) روى للبيد

« حُفِرَتْ وزابِلُ السَّرَابِ كَأَنَّهَا احْزَاعُ بَشَّةٍ انْطَلَمَا وَرُضُمُهَا »

وروى (حُفِرَتْ) بالراء المهملة وصوابه بالزاي اى سيقنت وحُضِمَتْ . وضبط
(رُضُم) بضم اوّله والصواب كسره لانه جمع رَضْمَةٍ والمطرّد فى قفلة اذا لم تكن
عينها ياتى فعال بالكسر اما فُعال بالضم والتخفيف فليس من انية جموع التكسير
السبعة والعشرين وإنما سُمع فى الفاظ سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ر أ) اول هذه
الرسالة . وقد ضبط (رِضَام) بكسر اوّله فى مادة (ر ض م — ج ١٥ ص ١٣٥)
إلا ان (حفرت) ضبط فيها بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لما قدّمنا .

(وفى مادة — رب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) روى لستيم بن وثيل

الرياحى

وما ذا يدري الشعرا متى وقد جاوزت حد الا ربعين
بضبط (وثيل) بضم ففتح مصغراً والصواب فتح فكسر كما ضبط فى آخر مادة
(و ث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نص فى القاموس على انه كاسمير وقال ابن دريد
فى كتاب الاشتقاق لانه من الوثالة وهى الرجاحة من قولهم رجل وثيل بين الوثالة .

(وفى مادة — رى ع — ج ٩ ص ٤٩٨) روى لطرفة

(تريغ الى صوت المهب وتكتى بذي خصل رومات اكلف مليد »

وضُبط (المهيب) ففتح أوْله والصواب ضمه لأنَّه اسمُ فاعلٍ من اهابَ بكذا إذا دماه كما فضله المؤلف في موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شراحُ المعلقات بل هو الالصق بالمعنى لأنَّ المراد أنَّ هذه الناقاة تربيْعُ اى تعطف وترجع لصوت راعيها إذا دعاها وصاح بها . أمّا المهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه إذا خافه ولا يخفى ما فيه من البعد فضلاً عن أنَّ الرواية بخلافه .

(وفي مادة — ق م ع — ج ١٠ ص ١٦٩ س ٧٣) « وَتَمَيَّتَ الظُّلْيَةُ قَمْعاً وَتَمَيَّتَتْ لَسَعَتُهَا الْقَمْعَةُ وَدَخَلَتْ فِي أَقْنَحَا غَرَّكَ رَأْسُهَا مِنْ ذَلِكَ » . وضُبط (القمة) بتشديد الميم مع أنَّها رُويت مخففة قبل ذلك بقليل في قوله « وَالْقَمْعَةُ ذُبَابٌ أَزْرَقٌ عَظِيمٌ يَدْخُلُ أَنْوْفَ الدَّوَابِّ » الخ وهو الصواب على ما في القاموس وغيره ولا نَحَاهُ الاَّ خطأً مطبعياً بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

(وفي مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أَشْدَلَابِي زَبِيدٌ « وَالِدَارُ إِنَّ تُسْمِيَهُمْ عَنَى قَانٌ لَهُمْ وَدُمَى وَتَضْرَى إِذَا أَعْدَاؤُهُمْ تَصَعَّوْا » وَرُوى (تشمهم) هكذا بغير قطع الحرف الثاني والصواب (تُسْمِيَهُمْ) بالنون أى تبعدهم وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ر ف — ج ١٠ ص ٣٨٨) رُوى قول الشاعر « تَحَالُ أَدْنِيَّةٌ إِذَا تَحَرَّفاً خَائِيَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفاً » وكتب المصحح بالحاشية « قوله إذا تحرَّفاً الى آخر البيت كذا بالأصل وحرَّر الرواية » . قلنا البيت من شواهد شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كَانٌ للجزءين عند أصحاب القرآن وروايته له

كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفاً قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفاً وأورده بهذه الرواية صاحب القمد الفريد في باب ما أدرك على الشعراء والراغب الاصفهاني في المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والمترد في الكامل (ج ٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكرُوا أَنَّ الْعُمَانِيَّ (١) دخل على الرشيد فأنشده في وصف فرس (كانَ أَذْنِيهِ) البيت فلم الناسُ أَنَّهُ لَحَنَ ولم يهتد أحد منهم الى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (تحال أدنيه إذا تشوفاً) .

قال المبرّد وصاحب المقد والرازز وإن كان لحن فانه أصاب التقشيه . واعترض ابن السّيد البطليوسي في حاشيته على الكامل بان هذا لا يعدّ لحناً والخلاف في ذلك لا موضع لذكره هنا وقد فصله البغدادي في خزانته (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع اليه ان شئت وانما موضع الفائدة منه ان كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والادب ومنهم ابن السّيد البطليوسي في مسائله روى فيه (اذا تشوّفا) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تهرّد بها صاحب اللسان ولا لإخلال فيها بالمعنى لأن مراد الشاعر تشبيه أذنّي الفرس اذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم المحرّف فلا فرق بين أن تكون هذه الريشة من القوادم أو من الخوافي ولعلها رواية أخرى في البيت .

(تمة) قال العلامة البغدادي « فان قلت كيف أخير عن الاثنين بالواحد قلت لأنّ العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية يجوز لإفراد خبرهما لأنّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلاً في باب المثني » انتهى . وفي شرح التبريزي على الحساسة أراد تخال كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * يا ابن التي حُدَّتْناها باع * والحذّتان الأذنان .

بقي هنا ممّا يتعلق بالبيت ما ذكره بعضهم من ان قائله انشده بحضرة الرشيد فلتحنه أبو عمرو والاصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال في المغني « وهذا وهم فان أبا عمرو توفي قبل الرشيد » وتعبّه شرّاحه بأن هذا لا يصلح تلميحاً للوهم فان سبق وفاة أبي عمرو الرشيد لا ينافي بحضوره مجلسه ولو غير خليفة الا أن يراد وهو خليفة لأنّ أبا عمرو توفي سنة اربع وخمسين ومائة والرشيد أمّا ولي الخلافة سنة سبعين ومائة كذا ذكر البغدادي في خزانته وسكت عنه . والذي يظهر لنا أن الصواب ما ذهب اليه ابن هشام وما تعبّه به شرّاحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت في آخر ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائة وقيل في مستهل المحرم سنة تسع وأربعين فعلى القول الأول وافتراس اجتماعه بأبي عمرو سنة وفاته يكون سنه اذذاك ثمانى سنوات ويُستبعد ما ذكره وعلى من يكون في هذا السنّ فضلاً عن أن يكون له مجلس يجتمع فيه الشعراء وبحضرة مثل أبي عمرو والاصمعيّ .

(وفي مادة — ذرف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) « واستذرف الشئ »

استقطره واستدرف الضرعُ دما الى أن يُحلب ويُستقطر قال بصف ضرما
تسمح اذا هيجهته مستدرف

وروى (واستدرف الضرع) بالدال المهملة وصوابه بالذال المعجمة وهو ظاهر . ومثله في آخر المادة « والذُرْفَةُ نبتةٌ » والصواب الذُرْفَةُ بالمعجمة .

(وفي مادة - و ص ف - - ج ١١ ص ٢٧٢) روى لَطْرَفَةُ بن العبد

« إني كفاني من أمر هَمَمْتُ به جازٌ كجَارِ الصَّحَايِي الذي اتَّصَفَا »
وضُبط (كجَارٍ) بالتنوين والصواب حذفه للإضافة وإقامة الوزن كما ضُبط في مادة
(ح ذق - - ص ٣٢٤) .

(وفي مادة - - ح زق - - ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) « الحِزْقُ والحِزْقَةُ

الجماعة من الناس والطير وغيرها » الى أن قال « والجمع الحِزْقُ مثل فِرْقَةٍ وفِرْقٍ »
والصواب (والجمع الحِزْقُ) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

(وفي مادة - ط ل ق - - ج ١٢ ص ٩٦ س ١ - ٢) « ومنه حديث علىّ

عليه السلام إنَّ الحَسَسَ مِظْلَاقٌ فلم تزوجوه » . هكذا يحزم تزوجوه بلم الافية والسياق لا يقتضيه لأنَّ المقام مقام هي لا نفي . وإذا جعلناها (لِمَ) الاستفهامية أى بكسر اللام وفتح الميم بقى الاشكال فى جزم الفعل بلا موجب لعم قد حَكَّوْا حذف النون من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام فى حواشى الالفية وابن مالك فى شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام « والذى هَسَّ محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » والاصل لا تدخلون ولا يؤمنون لأنَّ لا نافية وهى لا تعمل فى الفعل شيئاً الا أنَّ أئمة الصوفا نصَّوا على أن ذلك قليل نادر ما لم يقترن الفعل بنون الوفاء قال الامام ابن مالك فى الكافية

وحذفها فى الرفع قبل فى أى ' والقلْ والادغام أيضاً تَمَّتَا

ودونى فى الرفع حذفها حَكَّوْا ثَرًا ونظماً نادراً وود رَوَوْا

أَبَتْ أُسْرَى وتَبَيَّنَ تَدَلَّسَ وجهك بالعنبر والمسك الدكى

ولو ورد فى كلام الامام رضى الله عنه لنهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم فى كل قليل نادر . على أنه لا داعى لمثل هذا التعسف بعد أن رواه ابن الاثير فى النهاية (فلا تزوجوه) بلا الناهية ولا ريب فى أن المصنَّف نقله عنه غرَّفه النَّسَّاح .

(وفي مادة - - ع ذق - - ج ١٢ آخر ص ٩) « وَعَذَقَ الرجل بشرَّ

بَعَذَقَهُ عَذَقًا وَسَمَّه بِالْقَتِيعِ ورماه به » ولا معنى للفتح هنا واعماهو (بالقبيح) قال

في هذه المادة من القاموس « وفلانا بشر أو قبيح رماه به » وبهذا فسر أيضا في ناج المصادر المحفوظ بدار الكليب الازهرية بالقاهرة . نقي هنا فتح العين من مضارع عَذَق مع فتحها في ماضيه وقياس مثله أن يكون حلقى العين أو اللام ولم يشذ إلا أبى . يأتي وبعض افعال ذكرها المصنف ليس بها هذا العمل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ي) . واما أوقع المصحح في هذا تصحيف القبيح (بالفتح) فظنّه نصّا على فتح عين المضارع . والصواب (يَـعْذِرُه) بكسر الذال كنصّ شارح القاموس .

(وفي مادة — ع ر ق — ج ١٢ ص ١٢٠) روى لعوف بن الأحموص

« لقيتم من تدّرؤكم علينا وقتل سرائنا اذات القرافي »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفي مادة ع ن ق — ج ١٢ آخر ص ١٤٤) روى قول الشاعر

« نطعنهم ما ارتموا حتى اذا اطعنوا ضارب حتى اذا ضاربوا اعتنقا »

قلنا ابيت لرّه . بن أبي سلمى في ممدوحه هريم بن سنان . والصواب في (نطعنهم) يطعنهم بالمشاة التحية أو له لأن الضمير فيه للممدوح وبدل عليه قوله بعد ذلك ضارب واعتق . قال الاعلم الشنتمري في شرح ديوان زهير « يقول اذا ارتى الناس بالنبل دخل هو تحت الرمي فجعل يطاعنهم فاذا تطاعنوا ضارب بالسيف فاذا تضاربوا بالسوف اعتق قرنه والزمه بصف أنه يزد عليهم في كل حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفي الوساطة للفاضل الجرجاني بعد إيراد بيت زهير ما نصّه « قسم البيت على أحوال

الحرب ومراتب اللغات ثم ألحق بكل قسم ما يليه في المعنى الذي قصده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنزة

إن يلحقوا أكرروا إن يستلحموا أشدد وإن نزلوا يضيق أنزل

فهذا كالأول في الصنعة وإن كان أزوج كل قسم بقرينه وما هو وقفه ولم يرص إلا أول الأبار هم ثم تقدم عن كل قسم قداما وارتفع عليه درجة » انتهى .

وفد أجاد زهير في ترتيب حالات الحرب لأن أولها عندهم الملاقاة من بعيد ثم المراماة ثم المطاعنة ثم المجالدة ثم المعاقبة فذكر منها ما وسعه بيته على الترتيب .

(وفي مادة غ ر ق — ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أبتعنهم مقلّة إنسانها غرق هل ما رى تارك للعين لإنسانا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

(وفي مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) روى قول الشاعر

«وإن أناها ذو يلاقٍ وحشَن مُتعارضُ الكلب إذا الكلب رُشَن»

بالنون في (أناها) والصواب (أناها) بالثناة القويّة وهو ظاهر و به الرواية في مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤) .

(وفي هذه المادة ص ١٨٦) روى لأبي حية النسيبي

«وقالت إنَّها القَلَقَى فأطلق على النَقَد الذى ملك الصيرار»

بنصب (النقد) والصواب جرّه بعل وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) روى لأبي زيد

«أبو شيبين من حصاة قد أفلت كان أطباءهاى رُفُها رُفَع»

والصواب (أبو زُبَيْد) بالباء الموحدة بعد الزاى تصغير ز تـد بالفتح بمعنى العطاء كما نصّ عليه ابن دُرَيْد في كتاب الاشتقاق وهو حرمة الطائى والبيت من قصيدة له فى وصف الأسد أنشدها بين يدى سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه وقد وقعت عليها تامة ولكنها كثيرة التحريف ولولا ذلك لذكرتها هنا لشدة وجودها .

(وفي مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) روى زهير

«سمى ساعيا غيظ من مرة بعدما تَبَزَل ما بين العشيّة بالدم»

وضُبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للاضافة الى الساعيتين وكذلك (ابن) لانه نعت له وبه ضبط فى مادة (س ع ي — ج ١٩ ص ١٠٨)

(وفي مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) روى زهير أيضا

«لقد باليتُ مَطْلَعَن أم أوى' ولكن أم أوى لا تبنى»

وروى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أى إلى كرهت سيرها وذهاها يريد فراقها . وروى (تبنى) بالنون والصواب تبالى باللام ليصح معنى البيت وحسبك قول المؤلف فى تفسيره «باليت كرهت ولا تبالى لا تكره» وهو من آيات لامية قالها زهير فى امرأته أم أوى لما ندم على تطليقها أولها

لمترنك واعطوب مغيرات وفى طول المعاشرة التثقالى

(وفي مادة - ح ث ل - ج ١٣ ص ١٥٠) روى لمتهم

« وأرملته نسى بأشعث مُحْتَل كَفَرَنخ الحُبَارَى ريشته قد تَصَوَّما »
بضمّ الرَاء من (أرملة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

(وفي مادة - ح ف أ ل - ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥٠) « وهذا كله قول
سبويه وقد تقدّم ذكره في حفل » والصواب (تقدّم) بإسقاط السين وهو ظاهر أيضاً .

(وفي مادة - ح و ل - ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطاً بضمّ أوله
والصواب كسره

(وفي مادة - خ ي ل - ج ١٣ ص ٢٤٧) روى قول الشاعر

« وثالثنا في الحُطَف كل مُهَنَّدٍ لِمَا بُرِّمَ من صمّ العظام به خالي
ولا وجه لجزم (يُبرِّمِي) والصواب (لما رِبِمَ) وهي رواية علم الدين السخاوي في سفر
السعاة والبلوي في ألف باء وهو من رام بروم بُنى على ما لم يسمّ فاعله .

(وفي مادة - س ر ل - ج ١٣ ص ٣٥٦) « ويحتج على ترك صرفه

بقول ابن مقبل

إني دونها ذبّ الزِيَاد كانه قَتَى فارسي في سراويل رامح
ورسّم (أني) هكذا بغير قطع وكتب المصحح بالحاشية « تقدم في ترجمة رود بلقط بمعنى
بها وحرّر الرواية » . قلنا صوابه (أني) بالمتنّاة الفوقية ويروى (بمثنى ها) ويروى
أيضاً (يَرُدُّها) كما أثبتته العلامة البندادي في خزائنه .

بقي هنا ضبطهم (سراويل) بجرّ وراً بالكسرة وجرّ (رامح) للاضافة اليه وهو خطأ من
وجّهين أمّا الأوّل فلاّهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته
باللاضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثاني فلاّنه بصرف تَوْرأ وحشياً وغير
عنه ذبّ الزِيَاد والضمير في دونها يعود لاثناه وشبهه ما على قوائمه من الشعر بالسراويل
وهو من لباس الفُرْس ولهذا قال (فتى فارسي في سراويل) وشبهه قربه بالزُمج ولهذا
قال (رامح) أي ذورمخ فتى خبر كانّ وفارسي نعمت له ورامح است ثان له فيكون صواب
الرواية في البيت

قَتَى فارسي في سراويل رامحُ

بجرّ سراويل بالفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف ورفح رامح . وفدضبط البيت بحرّفاً

أيضاً في مادة (ذ ب — ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (ر د — ج ٤ ص ١٧٠) .

(وفي مادة — س ف ل — ج ١٣ ص ٣٥٩) روى قول الشاعر

« تَوَا كَلَهَا الْأَزْمَانُ حَتَّى أَجَانَّهَا إِلَى تَجَلَدٍ مِنْهَا قَلِيلُ السَّافِلِ »
وضبط (أجانها) باسكان الجيم وفتح الهزمة التي بعدها وهو خطأ بين مفسد للمعنى
والوزن والصواب (أجانها) بفتح الجيم واسكان الهزمة أى جئن بها فلما عدي
العمل بالهزمة تعدى للمفعول بلا واسطة .

(وفي مادة — ط ل ل — ج ١٣ ص ٤٣٣) روى لقوينة بن سلمى

« أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالٍ لِنُخْزَتْنِي فَلَا يَكُ لِأَبَايِ
فَيْسِرِي مَا بَدَأَكَ أَوْ أَقْيِسِي فَأَيَّامَا أَتَيْتَ فَعَن يَقَالُ
وَكَيْفَ تَرَوْعْنِي امْرَأَةً يَسِينِ حَيَاتِي بَعْدَ قَارِسِ ذِي طَلَالِ »
وكتب المصحح بالhashية « قوله فَعَن يَقَالُ هكذا رسم في الأصل ولم نثر عليه في غير
هذا الموضع ولملّه فقير قالى فليحترّر » . قلنا الاظهر أنه (فَعَن يَقَالُ) بحذف يائه
أو (فَعَن يَقَالُ) بإثباتها إلا أن المنفوص المنون اذا وقف عليه ولم يكن منصوباً قالأولى
حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رسم في البيت .

(وفي مادة — ع ي ل — ج ١٣ ص ٥١٦) « ويقال للعائر عآلك عاليا

كقولك لعمآ لك عاليا يدعى له بالافالة » . وروى (العائر) بالهمز وانما هو (العائر)
بالتاء الثلاثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أَخَاكَ الَّذِي إِن زَلَّتِ الثَّعْلُ لَمْ يَقُلْ تَعِسْتَ وَلَكِنْ قَالَ عَا لَكَ عَالِيَا

(وفي مادة — غ ل ل — ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) « والغلالة شماريلبس

نحت الثوب نه لا يغفل فيها أى يُدْخَلُ » والصواب (لا نه يغفل) وهو ظاهر .

(وفي مادة — ف ي ل — ج ١٤ ص ٥١) روى لطرفة

« يَشْقُ حَبَابُ الْمَاءِ حَنْزُومُهَا بِه كَمَا قَسَمَ التَّرْبُ الْمُقَابِلُ بِالْيَسْرِ »

وروى (به) جذ كير الضمير والبيت في وصف سفينة يشق صدرها بها الماء فالصواب
أن يقال (بها) وبه وردت الرواية في شروح المعلقات .

(وفي مادة — ل ك ل ل - ج ١٤ ص ١١٦) روى قوله

« من كلِّ مخوفٍ يُظَلُّ عَصِيَّتُهُ رَوْحٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقَرَامُهَا
بإضافة ظلٍّ إلى العصي ورواية (رَوْح) بالتحريك والخاء المهملة وقد أصبح البيت
بهذه الرواية من المعانيات وصوابه

من كلِّ مخوفٍ يُظَلُّ عَصِيَّتُهُ زَوْجٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقَرَامُهَا
يعني من كلِّ هودج مخوف أي مُعْطَى يُظَلُّ عِيدَانُهُ زَوْجٌ هُتِجَ الزاوي وإسكان الواو
وبالجيم آخره وهو النمط يُطْرَح على الهودج . وبهذه الرواية روى البيت في مادة
(زوج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للبيد .

(وفي مادة — ن ض ل - ج ١٤ ص ١٨٩) روى للبيد

« فانتضلنا وابنُ سلمى قاعدٌ كَتَيْبِقِ الطيرِ يُغَضِّى وَيُجَلِّى »
وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه للاضافة . ورُوى (يُغَضِّى) بالبناء للمجهول
والصواب بناؤه للمعلوم كما رُوى في مادة (غ ض و — ص ٣٦٤) وفسره المؤلف
بقوله « يعني يُغَضِّى الجفونَ مرّةً وَيُجَلِّى مرّةً » .

(وفي مادة — و آل - ج ١٤ ص ٢٤١) روى لأبي ذؤيب

« أَدَانٌ وَأَبَاهُ الْاَوَّلُونَ بِأَنِ الْمُدَانُ مِلٌّ وَبِى »
ورُوى تخفيف الهمزة التي بعد الباء من (أَبَاهُ) والصواب همزه لتصحیح الوزن
لأنَّ الهمزة واقعة في موضع الفاء من (فعلون) وحذفها المسمى بالتسليم لا يدخل إلا
في فعلون الواقع أول البيت أو الواقع أول العجز ولكن على خلاف بينهم في تجويزه .
وضُبط (الاولون) بسكون النون وهو محتل بالوزن أيضا لأنَّ العروض المقبوضة
من التمازب وهي التي حذمت منها نون فعلون تبقى على (فعلون) بتحرريك اللام فالصواب
تحرريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا في مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث روى

قول الشاعر

« رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخْخَ لَكَ بَخْخَ لِبَحْرِ خَضَمَ »
بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله ما روى لكثير في مادة
(ف رق — ج ١٢ ص ١٧٩)

« وَذِفرى ككاهل ذبيح الخليلف أصاب فَرِيْقَة ليلٍ فماتا »
 يسكون آخر العروض أيضا . ومثله ما روى للناطقة الجندی في مادة (أ ن س —
 ج ٧ ص ٣١٢)

« بآسَة غبر أنس القراف تُخْلِطُ بالين منها شماسا »
 بالسكون أيضا . وفي البيت خطأ آخر وهو ضبطهم (بآسَة) ففتح النون والصواب
 كسرها والمراد بها الجارية الطيبة الحديث .

وهو كثير في الكتاب يفني التنبه له وللإستاذ اليازجى كلام في تحقيق هذا المقام
 أورده فيما كتبه على مادة (وأد) من فصول أغلاط اللسان التي نشرها في ضيائه فليراجع
 في ج ٦ ص ١٩٦) .

(وفي مادة — أ ت م — ج ١٤ ص ٢٦٩) روى لابي حَيِّة النميري

« رَمَتْهُ أَنَاةٌ من رَبيعة عامر تَوَدُّم الضحى في مَاتَم أَي مَاتَم »
 وضُبط (تَوَدُّم) بالجر والصواب رفعه لأنَّه نعت لأنَّه وقد ضُبط بالرفع في مادة
 (ونى — ج ٢٠ ص ٢٩٨) إلاَّ أَنَّهُ رَوَى هناك بتشديد الميم والصواب تخفيفها .
 (وفي هذه الصفحة) روى زبد الخليل

« أفى كلِّ عام مَاتَم تَعْمُونَه على عمر تَوَدُّمُوهُ ومارضا »
 وكتب المصحح « قوله سمونه الخ هكذا في الأصل على هذه الصورة وهو يحتمل تبعثونه
 او تعمثونه وعلى الجملة فليحرر البيت » . قلنا الصواب (تبعثونه) بالباء الموحدة قبل
 العين والثاء المثلثة بعدها كما في كتاب سيدييه وخزانة الأدب للبندادى وفسره
 بهيجونه ونحو كونه . وفي البيت رواية اخرى لا توافق ما رسم هنا وهي (نجعمونه)
 رواها ابو على القالى في اماليه .

(وفي مادة — ج م م — ج ١٤ ص ٣٧٨) روى زهير

« وَكُنْتُ إِذَا مَا جِثْتُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ مَضَّتْ وَأَجَمْتُ حَاجَةُ الْقَدِّ مَا نَحَلُوا »
 وروى (نحلوا) هكذا بالحاء المهملة وبالألف آخره ولا يخفى أنَّ الألف لا محلَّ
 لها هنا كما أنَّ الرواية بالمهملة لا معنى لها لأنَّه يقول لأننى كنت إذا جثت لحاجة
 مضت تلك الحاجة وانقضت وقوله أَجَمْتُ حاجة الدأى دنت وحان وقوعها فوصفها

بعد ذلك بأنها لا تخلو لا يظهر وجهه . والصواب (لا تخلو) بالمعجمة قال الأعمى
الشنتمري في شرحه على الدوان قوله لا تخلو أى لا يخلو الاسان من حاجة ما تراخت
مدته ولم يرد بالمد اليوم الذى بعد يومه خاصة وإنما هو كناية عما يستأنف من
زمانه .

(وفي هذه الصفحة) روى قوله « الى مطمئن البر لا ينجمتم »

وكتب المصحح « قوله الى مطمئن الخ صدره كما في معلقة زهير * ومن يوفى بلذم
ومن يهد قلبه * » . فلما الرواية المشهورة التى عليها شراح المعلقات (لا بُد من) وهى
التى أتبنتها المصحح بالخاصية فى مادة (ف ض و — ج ٢٠ ص ١٦)

(وفي مادة — ح ل م — ج ١٥ ص ٣٧) روى للوليد بن عتبة

« لك الويلات أفحمنها عليهم تغير الطالبى التره العشوم »
ولا وجه لحذف انون من الطالبين على هذه الرواية كمالا معنى للتره والصواب (الطالبى
التره) أى التار .

(وفي آخر مادة — ر ق م — ج ١٥ ص ١٤٢) « والزقيم فوس حرام بن

وابصة » وكتب المصحح بالخاصية « قوله حرام بن وابصة كذا هو بهذا الضبط
وبالرأ المهمة فى الأصل والمحكم والتكملة » . قلنا الذى فى ماده (ر ق م) من
العاموس وكتاب أسماء خيل العرب وفسانها لابی عبد الله محمد بن زياد الاعرابى
حزام بكسر أوله والزاى لضبط القلم فقط فى كليهما .

(وفي مادة — ر ك م — ج ١٥ ص ١٤٣ س ٧) « ومزتكم الطريق

فتح الكاف جاذته ومخجته » والصواب (ومزتكم) بحذف التنوين للاضافة .

(وفي مادة — س ه م — ج ١٥ ص ٢١) روى للمعاج

« فى كرى عديد الكشب الا نبيهم ولم يُلحِها حزن على انهم .

ولا أب ولا أخ فتنهم »

وضبط (انهم) بضم النون والصواب كسرهما كما ضبط فى مادة (ل و ح —

ج ٣ ص ٤٢١) لأنها فيه تابعة للميم فى حركاتها فتضم فى الرفع وتفتح فى النصب

وتكسر في الجرّ وأصله ابن قلثا زيدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر في إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلا أنه يدع النون مفتوحة على كل حال فضمتها هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفي مادة - س و م - ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحسن يا هعا له سيماء لا تشقّ على البصر »

والبيت من الطويل لامن الرجز قال صواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقي هنا استشهاد المصنّف بالبيت على أن (سيماء) بالمدّ لغة في (سيماء) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السيماء بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قُلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقتضى ذلك أن تكون (سيماء) الممدودة ساكنة الياء أيضا وهو مانصّ عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسورا ولا يصحّ وزنه إلاّ بتحريك الياء منها قبض فعولن ^(١) كما ضبطت في البيت ها وفي أمالي العالّ (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحدا نصّ على فتح هذه الياء . والذي رواه الجوهريّ وقبّله عنه المصنّف بعد سطرين (له سيماء لا تشقّ على البصر) وهي رواية المترّد أيضا في كامله (ج ١ ص ١٤) من طبع مصر سنة ١٣٠٨ إلا أن هذه الرواية لا يصحّ بها الاستشهاد على ما أراده المصنّف ولا يستقيم مراده إلاّ بعد الوقوف على نصّ صريح في تحريك الياء من (سيماء) وهو ما لم تقف عليه كما قدّمنا ولا نخل أحداد كره والله أعلم . (تنمّة) روى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنّف والجوهريّ والعالّ في أماليه والمترّد في كامله وأنكرها أبو العباس على بن حمزة البصريّ بما كتبه على أوهام المترّد فقال « سمعت أبا ريش رضي الله عنه يقول لا يروى بيت ابن عتقاء القزاريّ غلام رماه الله بالحسن إلاّ أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإنا الرواة بالخير » انتهى .

(وفي مادة - و س م - ج ١٦ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مؤسومة »

أصاها التوسيم وهو مطر يكون بعد الحرّ في البرد ثم يتبعه التولّي في صمم الشتاء ثم يتبعه التريّ . « وضبط (الولي) فتح فسكون على أنه مصدر وليت الأرض

(١) ويقابله في البيت (له س) وقد قال كيف يكون ذلك ولنس بعد الهاء حرف ساكن قائل الوافي (فلول) والحواف ان هاء الصمير متى وقعت بين متحركين فوسل بعد الصمير بالواو وبعد الكسر بالهاء على ما هو مقرر في علم التجويد .

أى سُقِيتِ الْوَلَى . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسمى وما بعده من أسماء المطر والصواب أن يقال فيه (الْوَلَى) على زنة قَمِيل وهو المطر الذى يلى الوسمى كما يُعلم ذلك من مراجعة مادة (ولى) .

(وفى مادة — أ ر ن — ج ١٦ ص ١٥٣) رُوى لَطَرَفَة

« اُمُون كَالْوَلِاحِ الْإِرَانِ تَسَانُهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرَ تُرْجُدُ »
وَضُبُط (أُمُون) بضمَّ أوَّله والصواب فتحه وهو فَعُول بمعنى مفعولة يقال ناقة أُمُون إذا كانت مأمومة العِثَار والإِعياء كما يقال رَكُوب للمركوبة .

(وفى مادة — ح ب ن — ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوى لِابْنِ الْعَلَاءِ الْمَعْرَى

« يَكْنَى أَوْ الْوَفَاءُ رِجَالٌ مَاعِلَتْ الْوَفَاءُ الْاَطْرِيحَا
وَأَبُو جَفْدَةٍ دُوَالَةٍ مِّنْ جَعْدَةٍ لَّا زَالٌ لَّا زِمَا تَبْرِيحَا
وَأَبْنُ عَرَسٍ عَرِثَتْ وَأَبْنُ بَرِيحٍ ثُمَّ عَرَسَتْ جَهَامَةُ بَرِيحَا »
ورُوى (جهامة) هكذا بالالف والميم بعد الهاء وهو تحريف من التَّسْأَحِ لَامَعْنَى لَهُ
هنا والصواب (تَجَهَّلَتْهُ وَبَرِيحَا) كما يقتضيه السياق وبه رُوى فى لزوم ما لا يلزم .

(وفى مادة — س و س ن — ج ١٧ ص ٩٤ س ٩٤) « السَّوْسَنُ بُتْ

أَعْجَمِيٌّ مَرَّ بَاطِلٌ » . بضمَّ التَّوْنِ من (بُتْ) والصواب هتج فسكون كما لا يخفى .

(وفى مادة — ع ر ن — ج ١٧ ص ١٥٥) رُوى لَامَرَى الْقَبْسِ

« كَانُ تَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَدَقِيعٍ مِنَ السَّيْلِ وَالْعُشَاءِ فَلَكَّةٌ مِغْزَلٍ »
والعُشَاءُ ما يحمله السيل من كُسَارِ الْعِيدَانِ وَحُطَامِ النَّبْتِ يُقَالُ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا .
وقد ضبط فى البيت مَالَاوَلْ والمَقُولُ عَنْ ابْنِ النَّحَّاسِ أَنَّ الْوَجْهَ ضَبَطَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ
بِالتَّخْفِيفِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الزَّحَافِ وَبِهِ جَزَمَ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرَى فِي رِسَالَةِ الْفَرَّانِ فَالضَّبُّطُ
عَلَى هَذَا عَاقِلٌ لِلرَّوَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ خَطَأً لَعَوِيًّا .

بقى الكلام فى صبيح المولف فى البيت فأنه لفقه من يبين لامرى العيس هما

كان تَبِيرًا فى عِرَانِينَ وَبَلِيلٍ كَبِيرٍ أَنَاسٍ فى بَجَادٍ مُزْمَلٍ

كان دُرَى رَأْسِ الْمُجَنِّينِ غُدْوَةً مِنَ السَّبَلِ وَالْعُشَاءِ فَلَكَّةٌ مِغْزَلٍ
جَمَلٍ عِزِّ الثَّانِي عِزًّا لِّلْأَوَّلِ وَرُوى (ودقه) بدل وبه وأنما هو فى رواية أخرى
لِلْأَصْمَعِيِّ لَصَبًا (كَانَ أَنَا فى أَفَازِينَ وَدَقِيعٍ) . وذكر شراح المثلِّمات أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ

كان يروى البيت الثاني (كان طميمة الجيمر غدوة) وبها رواه المؤلف في مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) .

(تمة) مثل هذا التلقيح من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّعين على ما ذكرناه وعملونه قصد السبب من الاسباب الاتى يانها . قال الدلائمة البغدادي في شرح شواهد شرح التحفة الوردية لماظمها العلامة زين الدين عمر بن الوردى عند الكلام على قول الشاعر

وَدَّ كَرْتِ تَقْتَدَ بَرْدَ مَا تَهَا وَتَعْتُكُ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

إنه من شواهد سيبويه وإليه مركب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذي منه البيتان ما نصه « واعلم أن مثل هذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عند المصنّعين في الاستشهاد بعملونه فصداً إما لأن المعنى متفرق في أبيات وإما لأن في أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة وإما لغير ذلك فيختصروه أو ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهري في قول أبي وجزة أيضاً وتبعه الرضى

الماطعون حين مامن عاطف والمطعمون زمان ابن المظلم

وكما فعل المبرد في شعر الجيمح الأسدي وقيل الجوهري وتبعه أكثر النحويين منهم ابن هشام في المعنى

حاشا أبا ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشم

وأصله

حاشا أبا ثوبان إن أنا ثوبان ليس يُكْنَمُ فذم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاة والشم

وكما فعل ابن السجري في نظم عمر بن أبي ربيعة

وناهدة التديين قلت لها أتكى فمالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة التديين قلت لها أتكى على الزمّل من جبانة لم توسد^(١)

فقلت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كُلفت ما لم أعود

وهو كثير ولو سدرته لطلال وأورث الملال انتهى كلام البغدادي وقد ذكره أيضاً في خزانته باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) . وأصل البيت الذي ركبه الجوهري من

(١) الحماة الصحراء والأرض المسوية في ارتفاع ورواية الماحط والماس والاضداد على الرمل من ديمومة لم توسد وهي القلاة الواسعة .

قول أبى وجزة على اذكره المصنف فى ادة (ع ط ف — ج ١١ ص ١٥٦) قلا عن ابن برى

العاطفون حين مامن عاطف والمنعمون بدًا اذا ما أعموا
واللاحقون جهاتهم فمع الدثرى . المطعمون زمان أين المطعم
ولا يحى ماى قوله (والمنعمون بدًا اذا ما أعموا) من القلق فى المعنى وقد روى المؤلف
فى مادة (ح ي ن --- ج ١٦ ص ٢٩١) والمنسبغون بدًا والمعنى عليه ظاهر . وكان
الجوهري لم يطلع على هذه الرواية فحمله ماى الرواة الاولى على هذا التركيب .
والله أعلم .

(وفى مادة -- أى — ج ١٨ ص ٦٧) روى قول الشاعر

« سمته إياه الشمس إلا لثاته سيف ولم يكمد عليه تأميد »
وروى (يكمد) بالمشاء التحتية أوله مبنيًا للمجهول . تأميد الميم على الدال والصواب
(تكديم) بالباء للمعلوم أى سيف تأميد لم تأكدهم هى عليه معنى تمص . والبيت من
معلقة طرفة بن العبد يصف به نهر محبوبه فبقول ثان الشمس أعارته ضوءها إلا
لثاته لأن نساء العرب كن يذررن الأمد على الشفاد والثلاث ليكون ذلك أشد
للمعان الاستن . وليس فى البيت رواية أخرى غير ما ذكرنا وبها روى فى باب الالف
الليثية . وجاء فى شرح الديموس بلفظ (لم تكرم) وهو نحر يف (تكدم) كما لا يحى .
(وفى مادة ب كى -- ج ١٨ ص ٨٩) روى لبعض نساء العرب فى

تأخير الرجال

« أخذته فى ذمائه . متلا من الماء . منلق يتشأه . فلا زال فى تمشاءه .
وعينه فى بكاءه » .

ثم قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أول تمشاء وبكاء « وهذه الأخذة فديحوز
أن تكون كلها شعرا فاذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح ويسته

* صبرا بنى عبد الدار * » .

قلنا وعلى هذا فروا (فلا زل) ثابت الالف لا يستقيم بها الوزن بل ولا الإعراب
لأن لاها جازمة وورن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مسته على مفعولات) فالصواب
(فلا زل فى تمشاء) ويكون وزنه (مفاعن مفعولات) أى يحين . . . تفعلن فيصير

منفعلن فينتقل الى مفاعلن . وقد وقع هذا الخطأ أيضا في مادة (د ب ي — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تتمة) الأخذة بضم فسكون رُفِيَة كالسحر زعموا أن ساء العرب كنَّ يصرون بها أزواجهن عن غيرهن وتطلق أيضا على خرزة كانت تُستخذللك والظاهر أن التأخيد هو ما سميّه عامّة المصرتين اليوم (بالشَّيشِيَة) أو شيء قريب منها . ومن تلك الأخذ قولهن « أَخَذْنَهُ بِالْمِطْسَةِ بِالْقَوْبَاءِ وَالْقِطْسَةِ » وقولهن « يَأْقِلَةُ أَقْبِلِيهِ وَيَا كَرَارِ كَرِّيهِ وَيَاهْمَرَةُ اهِمَرِيهِ إِنْ أَقْبَلَ فُسْرَبِهِ وَإِنْ أَذْبَرَ فُسْرَبِهِ » قال المصنف في مادة (ق ب ل) « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأن العرب تُجرى الامثال على مجاءت به وقد يجوز أن يكون عني بكَرَارِ السَّكْرَةِ فَأَنْتَ لَذَلِكَ » .

(وفي مادة — ب هـ و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قولهم إنَّ المِعْزَى تَنْبِيى وَلَا تُبْنِي وهو تُفْعِل من البهْو وذلك إمَّا تَصْعَدُ عَلَى الْأَخِيَةِ » إلخ . وروى بسكون آخر (تصعد) والصواب ضمته وهو ظاهر .

(وفي مادة — ث ب و — ج ١٨ ص ١١٦ س ٤) « الثَّيْبَةُ الثَّغْصِيَّةُ مِنَ الْفُرْسَانِ وَالْجَمْعُ ثُبَاتٍ » بحرّ (ثبات) والوجه الرفع وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أَرَادَ أَنْ هَذَا لَهْرَسٌ يَغْدُو عَلَى خُمْسٍ مِنَ الْأُتُنْ فَيَطْرُدُهَا » وروى (لقرس) والصواب القرس بالالف في أوله .

(وفي مادة — دل و — ج ١٨ ص ٢٩١ س ١٣) « وَاللَّاتِ الْإِلَهَةُ امْتَنَجُونُ » وفليل المنجنون تُدِيرُهَا الْبَقَرَةُ وَالتَّاعُورَةُ يَدِيرُهَا الْمَاءُ » . وروى (قليل) هكذا بلامين والصواب (قِيلَ) كالأبْحَنِي . وروى (تديرها) بالنصب ولا وجه له وإعما الوجه الرفع لتجرد الفعل من موجبات غيره .

(وفي مادة — د م ي — ج ١٨ ص ٢٩٤) روى للامام علي بن أبي

طالب عليه السلام

« لِمَنْ رَابَهُ سَوْدَاءُ يَخْفِقُ ظِلُّهَا إِذَا قِيلَ قَدْ مَهَا حُصَيْنٌ تَقْدَمَا »

وَيُورِدُهَا لِلطَّمَنِ حَتَّى يُعْلِمَهَا حِيَاضَ الْمَنَايَا تَقْطُرُ الْمَوْتَ وَالْذَّمَاءَ
 وَرَوَى (حُصَيْن) بالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالصَّوَابِ أَنَّهُ بِالْمَعْجَمَةِ كَمَا أوردَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي مَادَّةِ
 (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ هُنَاكَ بِالْبَيْتَيْنِ وَذَكَرَهُ صَاحِبُ
 الْقَامُوسِ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ أَيْضًا وَهُوَ الْحُصَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ صَاحِبُ رَايَةِ الْإِمَامِ يَوْمَ صِفِّينَ .
 وَأَمَّا الْحُصَيْنُ بِالْمَهْمَلَةِ فَذَلِكَ ابْنُ الْحُسَّامِ الْمُرِّي الْقَائِلُ

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبِقَ الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أُعْتَدِمَا
 فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ نَذَى كُلُّوْمُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الذَّمَاءُ
 تُقَلِّقُ هَامًا مِنْ رِجَالِ أَعْزَةٍ عَلَيْنَا وَهُمْ كَانُوا أَعْقَى وَأَظْلَمَا

وَكثيرًا مَا بَقِيَ تَصْحِيفُ الْحُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ بِالْحُصَيْنِ فِي كُتُبِ الْأَدَبِ الْمَطْبُوعَةِ كَالْعَقْدِ
 الْفَرِيدِ وَغَيْرِهِ لِأَسَيِّمًا عِنْدَ رَوَايَةِ بَقِي الْإِمَامِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ مَنشَأَ هَذَا الْأَشْبَاهِ اتِّفَاقُ
 الْأَسْمَاءِ فِي الرِّسْمِ وَالْمَقْطُوعِينَ فِي الْبَحْرِ وَالْقَافِيَةِ نَظْمُهُمَا مِنْ قَصِيدَةٍ وَاحِدَةٍ لِشَاعِرٍ وَاحِدٍ
 وَلَمْ يَنْتَبِهُوا إِلَى قَائِلِ الشَّعْرِ وَالْمَقُولِ فِيهِ نَظْمُوهَا بَيْنَهُمَا .

(تَمَّة) هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِمَّا ثَبَتَ مِنَ الشَّعْرِ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِي الْمَصْنُفِ
 وَصَاحِبِ الْقَامُوسِ فِي مَادَّةِ (و د ق) عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازَنِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَصِحْ عَنْهُ إِلَّا قَوْلُهُ
 تِلْكَكُمْ قُرَيْشٌ تَمَنَّانِي لِمُتَقَلِّبِي فَلَا وَرَبِّكَ مَا رُبُّوا وَلَا تَقْفِرُوا
 فَإِنْ هَلَكْتَ فَرَهْنُ دَمِّي لَهُمْ بِذَاتِ وَدَّ قَيْنٍ لَا يَشْفُو لَهُ أَمْرٌ^(١)
 وَهُوَ وَإِنْ صَوَّبَهُ الزَّخْمُ شَرِيًّا فَجَمُورُ أُمَّةِ الْأَدَبِ عَلَى خِلَافِهِ وَقَدْ كُنْتُ مُعْتَبَرٌ تَحْقِيقُ
 مَا ثَبَتَ مِنْ شَعْرِهِ وَمَا لَمْ يَثْبُتْ خُصُوصًا مَا جَاءَ فِي الدِّيْوَانِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ثُمَّ عَاقَبَنِي
 الْمَوَاقِقُ عَنْهُ .

(وَفِي مَادَّةِ - د و - ج ١٨ ص ٣٠٦) رَوَى لِيزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ

التَّحْقِيقُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَذْوَى بِمَعْنَى الْكُلِّ الدَّوَايَةِ وَهِيَ الْقَشْرَةُ الَّتِي تَعْمَلُ اللَّبَنَ وَالْمَرْقَ
 « بَدَأَ مِنْكَ غَشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ كَمَا كَتَمْتَ دَاءَ ابْنَتِهَا أَمْ مَدُّوِي »
 ثُمَّ قَالَ الْمَصْنُفُ « وَذَلِكَ أَنَّ خَاطِبَةَ مِنَ الْأَعْرَابِ خَطَبَتْ عَلَى ابْنَتِهَا جَارِيَةً فَجَاءَتْ أُمُّهَا
 إِلَى أُمِّ الْغَلَامِ لِتَنْظُرَ إِلَيْهِ فَدَخَلَ الْغَلَامُ فَقَالَ أَأَذَوِي يَا أُمِّي فَقَالَتْ لِلْحَامِ مَعْلُوقٌ بِمَعْمُودِ
 الْبَيْتِ أَرَادَتْ بِذَلِكَ كَيْفَانِ زَلَّةُ الْإِبْنِ وَسُوءُ عَادِهِ » انْتَهَى . فَتَقَضَّى سِيَاقُ الْكَلَامِ

أن يكون (اللحم) الحليم لا الحاء المهمة لأنها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل وركوب .

وفي المصراع لابن الأنثى ما نصه « أم مذوى يضربها النمل لمن يؤرمي بالشئ عن غيره ويكفي به عنه واصله أن امرأه من العرب خطت على أسنانه جارية فأتته أمها إلى أم القلام لتنظر إليه فدخل العلام وقال لأمه أذوى هالت له اللحم معلق معه ود البيت والسر في حاسه فاطهرت أن أسنانه أراد أناة الفرس للركوب وكتمت بذلك رلة أنها عن الخاطئة » انتهى ومثله في المهر للسوطي (ج ١ ص ٢٧٢) من السبعة المطبوعة بولاق .

(وفي مادة شري — ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشري الفرس في سيرة واستشري أي ليح فهو قيس شري » . وضبط (قيس) كسر الراء توها أنه نعت على قيل والصواب فتحها لأن المراد أن الفرس إذا شري قيل له شري فهو ممنوع لا نعت .

(وفي مادة — ص غ و — ج ١٩ ص ١٩٤) روي لدى الرمة صنف ناه « تُصنفي إذا شدها بالكور حاحه حتى إذا أسوى في غرزها تشب » وضبط (الكور) فتح أوله والمراد به في البيت الرجل وقد صن أوله اللغه على صمه إذا كان أسمرهم أول في أول (كور — ج ٦ ص ٤٧١) ن مل عن ابن الأنثى أن كثيرا من الناس يحفظون في فتح الحاف منه .

(وفي مادة — ع دو — ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم نأت فعل صفة الآ قوّم عدى ومكان سيوى » الح والصواب هو نال ون كما ضبط (مكان) لهما عن مضاهي مل ما بعد كل واحد منهما نعت له ونعكسه في مادة (ح ن ظ ب) « أعذت للدب ولليل الحارس » سوس ليل والصواب حذف تنويهه للإضافة وإقامة الورا . . مثله في (رغ ع) « الرغمة طعام » وفي (رف ع) « دفيقة الأرفاغ صخماة الركب » تنوين الرغمة والدقيقة مع (ال) في الأولى والأضافة في الثانية وكلته ظاهر .

ومثله كثير في الكتاب نعت على بعضه وبها سق وركت سائرته الظهوره .

(وفي مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) روى خطام الجاهلي

«أهل عرفت الدار بالعرينين لم يبق من أي بها يحلن»

غير خطام ورماء كنقنن وصاليات كنكما بوقنن»

ودوى (خطام) في البيت بكسر أوله وبالخاء المعجمة وكتب المصحيح بالحاءية «قوله غير خطام هو هكذا في الأصل هنا بالخاء المعجمة وكذلك في مادة نى من اللسان وحرر الرواية».

قلنا الذي نفس عليه العلامة الهنداوي في الخزانة وفي شرحه لشواهد شرح الرضى على الناقية أنه يضم الحاء المهملة وهو ما تكثر من الخطبة والمراء به دق الشجر الذي قطعوه فظنوا به خيلهم.

(وفي مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) روى لامرئ القيس بن طابس

«أيا تملك يا تملك كذرى وذرى عدلى»

والصواب (عدلى) بالذال المعجمة.

(تلمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة سابقا المؤلف في هذه المادة وأورد ستة

منها في مادة (ه ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨) منسوبة لامرئ القيس بن طابس كما

هنا أو للمعتمد الزماني في قول «وقد رأيت البيت منسوبا للزماني النحوي ومزوجا

بيت آخر في باب القوة والركاكة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

١

أيا تملك يا تملك وذات الطوق والحجل

فريى وفريى عدلى فلى المذل كالقتل

والظاهر أنه رأهما في بعض النقول منسوبا للزماني فصحف عليه بالزماني فزاد

من هذه (النحوي) توهماً أنه الامام المشهور.

(وفي مادة — ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٤٤ س ١٩) «قال ابن جنى

واحد أفناء الناس فتأولاه واولعولهم شجر فتوآ اذا اتسعت وانتشرت الخطبائها».

والصواب (شجرة) كما لا يخفى.

(وفي مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) «والقاربة والقارات

الحاضرة الجامعة» وروى (القارات) بالثاء المبسوطة والصواب أن ترمم معقودة

لأنها ناء القارية بعينها وانما قُلبت الياء ألفاً في لغة طيء بدليل ما ذكره المصنف في مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ - ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائية في الناصية قال ولبس لها نظير الاء حرفين بادية وبادة وقارية وقارة وهي الحاضرة .

(وفي مادة — ق ض ي — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) «ورقضة أيضاً موضع

كانت به رقعة تحلاق للمم» . وضبط (تحلاق) بكسر اوله والصواب فتحه لان المصادر من هذا الوزن لا تكرر الاء مفتوحة الا في سوي ما نصوا على كسره شذوذا وليس تحلاق منه وقد ضبطوه في مادة (ح ل ق) من اللسان والفاموس بالفتح كما ذكرنا . أما ما شذ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الاول فهو تلاء ونبان وتلاق وتبكااء وتمشلاء وذكر الحريري في درة الغواص تنضالا وفي شرحه للحاجي والا لوسى شراب . هذا ما وقعت عليه وبعضه . حكى فيه الفتح أيضاً غير أن صاحب اللسان نص في مادة (م ش ي) على أن تمشاء بالكسر لم يجىء الا في أخذة لبعض نساء العرب وهي التي سبق كلامنا عليها في مادة (ب ك ي) وصرح بأنه لا يستعمل كذلك الا فيها .

(وفي مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) روى لابن مقبل

«كان نزو فراخ الهام تينهم نزو القلات زهاها قال قالينا»

وروى بنصب (نزو) الواقع في أول المعجز على توهم أنه مفعول مطلق لنزو الاول والصواب رفعه على الخبرية لكان كما يقتضيه المعنى وبه ضبط في المختصص (ج ١٣ ص ١٧) . والظاهر لنا في معنى البيت أن الناظم يصف قتالا وقع بين فتين فشبه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطابرها نزو القلات وهي جمع قلعة التحفيف الخشبة نحو ذراع تُنصب وتُضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المقلتي والمقللاء وقوله زهاها أي ضربها والهاء فيه عائدة على القلات وقوله قال قالينا أراد قتلوا قالين أي رمى لاعبين بالقلعة .

(وفي مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) روى للمتنبس لمسا ألقى

محيفته في النهر

«ألقىتها بالئنسي من جنب كافر كذلك أقتوكل قيط مفضل»

وضبط (مفضل) بفتح اللام أي بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذي أوقع في الضلال هو حامل القيط لا القيط فالصواب كسرها ليستقيم المعنى وبه ضبطه شيخنا الشنقيطي عند قرأني عليه كتاب النحلة للسجستاني . على أن البيت روى هنا مخروما والذي في

مادة (ك ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وألقينها الخ .

(وفى مادة — ل ذى — ج ٢٠ ص ١١٢) روى للأشهب بن رُتَيْبَة

«وان الذى حانت فسلج دما تؤهم هم القوم كئل القوم يا أم خالد»

وروى البيت أيضا في باب الالف اللينة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كل) كما هنا ولم يظهر لي وجه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيده على رأى ابن مالك وبه ضبط في مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

(وفى مادة — ل قى — ج ٢٠ ص ١٢١) روى قول الشاعر

«ألا حَبْذاء من حُبِّ عَفراء مُلْتَقَى»

بزيادة همزة في آخر حَبْذاء والصواب حذفها .

(وفى مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) روى لعبيد

«فَمَنْ يَنْجُوهُ كَنْ يَعْقُوته وَالمُسْتَكِينُ كَنْ يَمْشِي بِقِرْوَاخ»

وروى (يعقوته) بالثناة التحتية أوله والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

(وفى باب الالف اللينة فى الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

«كما قالوا إذا أخوك وقالوا ذى أخك فكروا الذال فى الائق وزادوا مع فصحة الذال فى المذكر ألفا ومع كثرتها للائق ياء» . وروى (كثرتها) بالثاء المثناة والمراد هنا (الكثرة) بالسين أخت الفصح والضممة لا تقيض القلب كما لا يخفى .

(وفى هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) «فأت بالخييار إن شئت نصبت

بلا تنوين وإن شئت رفعت ونوت وفيها لغات كثيرة سوى ما ذكرت» الخ . وضبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .



تلبیه

جعلنا هذا القسم الأول من « تصحيح لسان العرب » قاصرا على ما وضعه البحاثه المحقق النابغه المدقق اللغوى الأديب سعادة أحمد تیمور بك . وسيتلوه عما قريب بمون الله كلما وصلت اليه يدينا من التصحيحات الأخرى التى استدرکها نر من أفاضل الباحثين الممدودين واعلام اللغويين المجتهدين مثل الامام المرحوم الشيخ محمد محمود الشنقيطي والشيخ حمزة فتح الله والمرحوم الشيخ ابراهيم اليازجى والمرحوم الشيخ محمود مصطفى والشيخ محمد البليسى اللذين توليا رئاسة التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية وغير ذلك من التصحيحات التى يمكننا العثور عليها أو التى يهديننا أهل الفضل اليها . وسندرج ذلك ناسبين كل تصحيح لواضعه

والمسؤول فى وجه الله تعالى أن ينفع بهذا العمل أهل الادب وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم انه حسبي ونم الوكيل

محمد عبد الجواد الاصمعى

تصحیح کتاب الاغانی

بقلم

مفتی اعظم پاکستان دین محمد علی صاحبزادہ صاحبزادہ الامام المصطفیٰ المصطفیٰ

محمد محمود شفیق

— * —

یطلب من جمیع المکاتب الشہداء بمصر والاسکندریة ومن ناشره

محمد عبد الجواد الاصمعی

وثنه ٦ قروش صحیحة

